آليات اقتصاد السوق الاجتماعي واقتصاد السوق الاشتراكي في مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية - دراسة في تجربتي ألمانيا والصين

Mechanisms of a Social Market Economy and a Socialist Market Economy In processing of external economic shocks - a study in the experiences of Germany and China

أ.م.د. هناء عبدالغفار

الباحث سمير خلف بندر

الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

أفصحت الحلول التي اتبعت في بعض الاقتصادات المتقدمة والنامية عن اثر النظم الاقتصادية في معالجة آثار الصدمات الخارجية التي نجمت عن الأزمة العالمية الأخيرة في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ، حيث يشكل نمط أدارة الاقتصاد وفق الرؤى التحليلية أداة في تنسيق الأهداف الاجتماعية العامة ، مع أدوات تفاعلية الاقتصاد الذي تحتل فيه أداة السوق احد المفاصل الأساسية في ديناميكيات عمل الوحدات الاقتصادية الخاصة والعامة . كما قدمت تلك التجارب دروسا مهمة في تحويل الأزمات الناجمة عن اثر تلك الصدمات إلى فرص لتوسع الاقتصاد المحلي داخليا وتعزيز تنافسيته خارجيا . وعلى العكس من ذلك كانت دعوات المؤسسات المالية الدولية للبلدان النامية باستمرار نحو اعتماد الليبرالية الاقتصادية وتقليص الدور الحكومي في أدارة الاقتصاد، مما قرب معظم مالم يكن كل تلك الاقتصادات للوقوع في أزمات أعمق كنتيجة لاعتماد تلك التوجهات. وهنا تأتي دراسة تجربتي نظام السوق الاجتماعي ونظام السوق الاشتراكي كنظامين يمازجان بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة المتمثلة بالرفاه والتطور ، وبين آلية السوق كأداة موجهة في تخصيص الموارد يدعمها الدور الحكومي خصوصا أثناء الأزمات لتقدم نماذج اقتصادية أكثر فاعلية في مجابهة التغيرات التي يكمن أن تتحول إلى أزمات في اقتصاداتها خصوصا المرتبطة بعوامل خارجة عن سيطرة وإدارة الاقتصاد المحلي .

الكلمات المفتاحية .

الصدمات الاقتصادية الخارجية ،نظام السوق الاجتماعي ، نظام السوق الاشتراكي

Abstract:

The solutionsFollowedin some developed and developing economies have abared the impacts of economic systems on managing the effects of external shocks which is caused by the latest global crisis in 2007-2008, where the pattern of economic management according to analytical visions is a tool in coordinating general social objectives, In which the market tool is one of the main joints in the dynamics of the work of private and public economic units. They also provided important lessons in transforming the crises resulting from the impact of these shocks into opportunities for the domestic economy to expand internally and to enhance its external competitiveness. Conversely, the international financial institutions' calls for developing countries have consistently been to adopt economic liberalism and reduce the government's role in managing the economy, making most of these economies not in deeper crises as a result of their adoption. Here comes the study of the experiences of the social market system and the socialist market system as two systems that combine the general economic and social objectives of welfare and development, and the market mechanism as a resource-oriented tool supported by the governmental role, especially during crises, to provide more effective economic models in dealing with the changes that are likely to turn into crises. Especially those associated with factors beyond the control and management of the local economy .

key words.

External economic shocks, social market system, socialist market system

المقدمة

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث في دراسة اثر النظم الاقتصادية ومرونتها المتولدة عن تفاعل أهدافها مع نمط إدارتها للاقتصاد المحلي، والتي في إطارها تتخذ السياسات الموجهة لمعالجة آثار الصدمات الاقتصادية التي تنجم عن العلاقة بالعالم الخارجي والتي عادة ما تكون متغيراته لا تخضع لسيطرة السلطات المحلية .

مشكلة البحث .

في ظل اتجاهات الاقتصاد العالمي لما قبل الأزمة العالمية الأخيرة ، والتي تركز على اعتماد الرؤى الليبرالية في إدارة الاقتصاد ، تتضح أهمية الدور الحكومي ممثلا بالسياسات المالية التدخلية ، فضلا عن أدارة السياسة النقدية بعيدا عن التكبيل الإيديولوجي لمفاهيم الليبرالية الاقتصادية والسياسية التي تضع خطوط عامة لأدوات السياسات الكلية ، على فرض التفاعل الديناميكي المتجه إلى التوازن لتلك العمليات الذي تضمنه أداة السوق . في حين قدمت تجارب بعض البلدان التي تعرضت لصدمات خارجية ناتجة عن تلك الأزمة دروسا مهمة في منهجيات نظمها التحليلية كدلائل في اثر التدخل الحكومي لما قبل وبعد الأزمات التي يمكن ان تتعرض لها اقتصاداتها ، بما فيه العوامل التي لا تخضع لأدارتها ، والأكثر من ذلك تحويل الأزمات التي تتعرض لها إلى فرص في توسيع اقتصاداتها .

فرضية البحث

تنعكس طبيعة بناء النظم الاقتصادية في تحليليها وأدارتها للعملية الاقتصادية على مرونة الاقتصاد لمجابهة آثار الصدمات الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الخارجي .

هدف البحث :

يسعى البحث إلى :-

١-تقديم مختصر لنظامي السوق الاجتماعي والسوق الاشتراكي .

٢-بحث اثر النظامين وأدواتهما التي مكنت من اتخاذ خطوات مجابهة اثر الصدمات المتولدة عن العلاقة بالعالم الخارجي .

منهجية البحث .

لتلبية متطلبات البحث فقد قسم إلى أربع مطالب تناول المطلب الأول مضامين ودور السياسات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد وتأثيرها في تفاعلية عمله ، أما المطلب الثاني فتناول نماذج في النظم السياسية وتأثيرها في السياسات الاقتصادية ، بينما تطرق المطلب الثالث لتجربة الاقتصاد الألماني في نظامه ودوره في معالجة آثار الصدمة الخارجية التي تعرض لها ذلك الاقتصاد ، بينما تناول المطلب الرابع تجربة الاقتصاد الصيني ونظامه في مجابهة آثار صدمة الاقتصاد الخارجية والسياسات التي اتبعت لمجابهة آثار تلك لصدمات .

مقدمة :

إن معالجة الاختلالات الهيكلية في متغيرات الاقتصاد المحلي للاقتصادات في مسيرتها الاعتيادية أو عند التعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية على وجه الخصوص ، يستند بطبيعته إلى دور السياسات الكلية في تلك المعالجات التي عادة ما تحكمها الأطر الأيديولوجية والتحليلية التي تنعكس بالسياسات التي تصوغ خصائص الاقتصادات المحلية لما قبل تعرضها للصدمات الاقتصادية الخارجية . وهنا يأتي دور النظام الاقتصادي بما يعتمده من أيديولوجية تحليلية تنعكس في كل فقرات النظام الاقتصادي بداء من القوانين والتشريعات التي تحكم المؤسسات العامة والخاصة ، إلى مرونة تلك القوانين واستخداماتها بهدف اتخاذ الخطوات التي تخفض التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لأثر تلك الصدمات ، ما لم تحول آثار ظروف الصدمة إلى فرصة توسع من خلالها قدرات وقابليات اقتصادها في متغيراته الداخلية والخارجية بمدى أكثر إيجابية . خصوصا وان هنالك اتجاهين أساسيين للسياسات الاقتصادية التي يمكن أن تنتهج عند مجابهة آثار الصدمات الاقتصادية الخارجية ، يتمثلان في السياسات المسايرة للصدمة الخارجية ، أو السياسات المعاكسة لها . حيث تعني السياسات المسايرة للصدمة ضمننا القبول بتراجعات الدخل والناتج والعمالة التي جميعها تقع في دائرة نفاذ الحلول البديلة لتلك الاقتصادات عند القبول باتجاه تلك السياسات ، والذي ينتج في العادة من خصائص اقتصاداتها الذي يشكل طبيعة النظام الاقتصادي الفقرة الأساس في خصائص أيا منها ، وهو ما ينعكس في بعض البلدان الأقل تقدما ، أما الاتجاه المعاكس للصدمات الخارجية فهو الاتجاه الذي يفرضه واقع وأهداف أي من الاقتصادات المتقدمة والنامية في انتهاجه عند الصدمات السلبية على وجه الخصوص ، من هنا فأن البحث سيتركز في السياسات المعاكسة للصدمات الاقتصادية الخارجية .

المبحث الأول

مضامين ودور السياسات الاقتصادية الكلية

تشكل السياسات الاقتصادية الكلية أداة الدولة كسلطة اقتصادية في تكييف وتعديل بيئة عمل الوحدات الاقتصادية الخاصة والعامة ، التي تتفاعل فيما بينها في ظل تغير قرارات الأفراد والمؤسسات الخاصة عند تعديل خياراتها سعيا لتحقيق أهدافها ، كما ينطبق الأمر نفسه على مسارات تأثير البناء المؤسسي العام المرتبط بالقوانين والتعليمات العامة المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية على قرارات الأفراد وتلك المؤسسات ، بهدف الوصول إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، التي تمليها عملية تمتين الترابط الاقتصادي الاجتماعي في ظل مفهوم الدولة , التي تتضمن المجتمع بكل مكوناته ومؤسساته الخاصة والعامة ، ونمط إدارة كل منها على وفق الرؤية الأيديولوجية التي تحكم أدوات التفسير ووسائل تلك الإدارة الاقتصادية الاجتماعية التي تعبر عنها الحكومة وتشريعاتها وباي نمط من أنماط الحكم السائدة ، لذا شغل موضوع السياسات الاقتصادية ولازال متخذي القرار في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، لما له من دور في التحسين من أوضاع الرفاه الاقتصادي وتوزيع الدخل . وهنا فقد ساهمت النظرية الاقتصادية بالجانب المعياري في حين ساهمت التجارب العملية بالجانب التطبيقي أو الفعلي للسياسات الاقتصادية[١]، وفي اطار ذلك يلحظ بان البحوث بشأن السياسات الاقتصادية قد حملت في طياتها اختلاف وجهات النظر الأيديولوجية في كفاءة أي من السياسات الاقتصادية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية خصوصا ، هدفي التشغيل الكامل والتضخم الصفري اللذين يعدان من اهم الأهداف المقبولة بشكل واسع[٢]. من هنا عرفت السياسات الاقتصادية ، بانها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية[٣] ، متضمنة الأيديولوجية التحليلية التي تعد القاعدة العامة في رسم السياسات تلك في سعيا منها لإدارة العملية الاقتصادية في أبعادها الاجتماعية والسياسية . وبما ان تلك السياسات تتحقق من خلال تفاعل القرارات التي تشكل أدواتها بالإضافة إلى استجابة المتغيرات إلى تلك القرارات ، فقد عرفت السياسات الاقتصادية بأنها ، مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما[٤] . وعلى أساس إنضاج الأهداف من خلال أدوات السياسات الاقتصادية تلك . كما عرفت السياسات الاقتصادية بأنها ، مجموعة

---

[١]()- احمدالكواز ، السياسات التنموية،جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،العدد الواحد والسبعون ، اذار -٢٠٠٨ ، السنة السابعة ص٢.

[٢]()- المصدر نفسه ، ص ٣ .

[٣]()- نعمت الله نجيب وآخرون ، مقدمة في الاقتصاد ، الدر الجامعية ، بيروت، ١٩٩٠، ص ٤٤١ .

[٤]()- رضا محمد العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي ، مكتبة عين شمس ، مصر ، ١٩٩٦، ص ٣٢٥ .

من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها الدولة ، وتحكم مقرراتها نحو تحقيق الأهداف على صعيد الاقتصاد القومي في ضوء الإمكانات المتاحة والظروف الموضوعية خلال فترة زمنية معينة ، كان تكون لمدة سنة واحدة اولبضعة سنوات ، وبالتالي لايخرج مفهوم السياسة الاقتصادية عن كونها أهداف وأدوات وزمن ، فضلا عن كونها تعكس بلورة وتجسيد للمبادئ والفلسفة التي توجه النشاط الاقتصادي لتحقيق الطموحات الاقتصادية [1] ، وإذا ما ضمنا برامج عمل السياسات الاقتصادية في البلدان النامية التي تعاني من الاختلالات الهيكلية ، والتي تحتاج إلى عمليات تصحيح موجهة ومكلفة ماليا وزمنيا ، مما يستلزم وضع تلك السياسات على شكل برامج زمنية متضمنة أهداف اقتصادية إجمالية وتفصيلية ، فان السياسات الاقتصادية هي ،مجموعة الإجراءات والأساليب والأدوات والخطط والبرامج التي تلجأ أليها الحكومة للتأثير على حالة التنمية الاقتصادية و/أو التأثير في حالة الاستقرار الاقتصادي للوصول إلى حالة التوظيف الأمثل للموارد المادية والبشرية ،وتحقيق اقصى مستوى ممكن من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية[2] . ونظرا لاختلاف خصائص البلدان الاقتصادية وحتى الاجتماعية منها ، وطبيعة التركيب السياسي تبعا لحالة كل اقتصاد الذي ينعكس في أولويات أهداف السياسات الاقتصادية التي تتركز في جانبي الاستقرار والتنمية ، فان أولوية أي من الهدفين يعتمد على طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي وفلسفته ، فاذا كانت الدول المتقدمة تمنح تلك الأولوية لهدف الاستقرار الاقتصادي ، فمن باب أولى ان تمنح تلك الأولوية لهدف التنمية الاقتصادية وتصحيح الاختلالات الهيكلية في البلدان النامية [3] .وإذ ينظر عادةً إلى السياسات الكلية على أنها تتضمن السياسات المالية والنقدية والتجارية وقد تتسع تحت عنوانها بعض السياسات التفصيلية على الصعيد الكلي مثل السياسات السعرية والأجرية والتشغيلية والتنموية والسكانية ... الخ من السياسات ، ألا أنها في الحقيقة هي سياسات مبنية على توليفات مختلفة من مجموع أدوات السياسات الكلية التي تمثلها المالية والنقدية والتجارية ، التي تمارسها السلطات الحكومية بهدف الوصول إلى الأهداف المنشودة للدولة ، والتي تقع في إطار التنمية أو النمو، واللذان يختلفان من حيث الأهداف والقاعدة التي يستندان إليها ، ففي حين يتركز مفهوم النمو في الجانب الكمي ، حيث ينصب في إطار الزيادة المتوالية في مقدار الناتج والدخل القومي، والذي يتركز استخدامه في الاقتصادات المتقدمة ، على قاعدة طبيعة التركيب الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي في

---

[1]()- عبد علي المعموري ، خضير عباس النداوي ، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد ٤ ، السنة ٢٠١٠ .

[2]()-سلوى علي سليمان ، السياسة الاقتصادية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ١٩٧٣ ، ص ٦٦- ٦٨ .

[3]() -المصدر نفسه ، ص ٣٢-٣٤ .

تلك البلدان ، حيث تتأثر كل من القرارات الاستهلاكية والادخارية والاستثمارية في إطار البناء المؤسسي والاجتماعي والاقتصادي فيها ،الذي ترافق مع التطور العملي والمجتمعي والسياسي والقانوني الذي طور بدوره المؤسسات والبناء الاقتصادي والاجتماعي بما يتسق وذلك النظام ، الذي انعكس بدوره في نوع وفاعلية السياسات الكلية في تلك الاقتصادات . حيث تتميز اقتصادات البلدان المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي[١] ، وهنا تتميز حقيقة مهمة حول فاعلية السياسات في انجاز أهدافها تبعا لواقع عملها السائرة فيه وهو ما يجعل التعويل على السياسات لوحدها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية رؤية قاصرة عن الواقع العملي في دور تلك السياسات ، إذ أنها ولكي تنجح يجب ان تعمل في ظل بيئة عامة مهيئة لاستيعابها ، مما يجعل تأثيراتها تنعكس على الواقع الاقتصادي ، والذي يتمثل بالاستقرار السياسي والمؤسساتي الملائم وحيادية النظام القضائي وغيرها من المتغيرات التي تحد من عمل السياسات الاقتصادية[٢].بينما في الاقتصادات النامية ، تبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد إبعادها ومستوياتها وتشابكها مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم[٣] ، فالتنمية الاقتصادية تشير إلى الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من سلع وخدمات في فترة معينة مع وجوب توافر تغيرات تقنية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة ،متضمنة بذلك اتجاهات حركة الاقتصاد في المدى البعيد من خلال معالجة أثار الماضي في الحاضر وتعديلها باتجاه المستقبل . فكانت التنمية هي المفهوم النوعي الذي يتضمن في إطاره المؤشرات الكمية المتضمنة لمعدلات نمو الناتج القومي كأحد المؤشرات الرئيسية ، والتي لا يمكن أن تصمد أو تحقق ما يمكن أن تحققه معدلات نمو الناتج القومي في البلدان المتقدمة ، في وسط تخلف البنى المؤسسية والاجتماعية والسياسية التي تهيئ لإعادة توزيع الدخول، كضامن لتفاعلية إدارة العملية الاقتصادية من الجانب الاقتصادي الصرف ، وأيضا من الجانب الاجتماعي المنعكس في الجوانب الاقتصادية من جانب آخر ، واستدامة النمو الاقتصادي فيها ، وهو ما تحققه النظم الاقتصادية من خلال سياساتها الكلية التي تتجاوز في كثير من الأحيان الجوانب الاقتصادية الصرفة التي تمثلها السياسات المالية والنقدية والتجارية .

---

[١]()- عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان ، الدخل القومي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩، ص ٣٥٠ .

[٢]()- احمد الكواز ،السياسات التنموية ، مصدر سابق ، ص ٩ .ش

(١٠)- إسماعيل صبري عبدالله ، التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٣٦.

المبحث الثاني

نماذج في النظم الاقتصادية وسياستها الكلية لمجابهة الصدمات الخارجية

أحدثت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ التي انبثقت في الاقتصاد الأمريكي صدمة اقتصادية خارجية سلبية لمعظم ما لم يكن لجميع اقتصادات العالم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، نتيجة توسع الاندماج العالمي في ظل العولمة الاقتصادية[١] ، مما انعكس سلبا على المتغيرات الكلية في جميع تلك الاقتصادات ، والتي كانت مؤشراتها الأبرز والنهائية لتفاعل العملية الاقتصادية فيها ، هو تراجع نمو الناتج القومي وارتفاع معدلات البطالة ، مما استدعى معالجات فورية للحد من تفاقم آثار تلك الصدمة ، التي تحولت إلى أزمات في اقتصاداتها نتيجة تأثر قطاعات الإنتاج الحقيقي وسوق المال فيها بنتائج تلك الازمة ، واتجهت تلك الإجراءات في معظم البلدان المتقدمة ذات الاتجاهات الليبرالية الاقتصادية نحو اتخاذ سياسات تناقض تماما طروحاتها لما قبل تلك الأزمة ، بما فيها طروحات المؤسسات المالية الدولية .حيث التراجع الواضح في جميعها عن مفهوم الدور الحيادي للدولة وتعطيل دور السياسات المالية لارتباطه بالجوانب السياسية كما تطرح تلك المفاهيم . بل أشار (بول كروغمان ٢٠١٠) في توضيح أسباب الأزمة العالمية ، بانه انتصار على الأفكار الفاشلة المستندة إلى آراء الأصولية للسوق الحر وما ولدته من أخطاء في كل شيء ، والتي كانت تهيمن على المشهد السياسي العالمي بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية لما قبل ٢٠٠٨[٢].وهنا برزت بوضوح النظم الاقتصادية التي يشكل فيها الجانب الحكومي دورا مركزيا في إدارة العملية الاقتصادية والاجتماعية سواء بالشكل المباشر من خلال القوانين المنبثقة عن فلسفة النظام التحليلية في إدارة الاقتصاد والمجتمع ، أو بالشكل غير المباشر من خلال اصدار القوانين التي تتحكم وتؤثر في قرارات الأفراد والمؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة ، مما مكنها من حل أزمات اقتصاداتها بأقل التكاليف النسبية المقارنة مع الاقتصادات الأخرى ، بل استطاع بعضها من تحويل ظروف أزماتها إلى مكامن انطلقت منها في تحسين حالة اقتصادها في مرونته وقدرته الإنتاجية وتوسيع تجارته ، وهو ما تعكسه تجربتي الاقتصاد الألماني والصيني .حيث تفاعلت مبتنيات اقتصاديهما المستندة إلى طبيعة نظاميهما المبنية على رؤى تحليلية تختلف عن الليبرالية الاقتصادية السياسية التي تروج لها مفاهيم العولمة الاقتصادية ، حيث تتحمل الحكومة جزء من الأعباء الاقتصادية الاجتماعية ، كما أنها تدير آلية السوق وتتحكم بها بما يتوازى مع تحقيق المصالح والعدالة الاجتماعية

---

[١]() – مجدي الشوربجي ، اثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الصادرات المصرية ، جامعة مصر للعلوم والتكنلوجيا ، كلية الادارة والاقتصاد ، بحث على الشبكة العنكبوتية ، ص٢ .

[٢]()- Steffen Lehnderff , German Capitalism and Europen Crisis: Part of the solution or Part of Problem,p4 .

فضلا عن الإمكانات المادية والمالية والعلمية التي تتمتع بها ، لتخضعها جميعها ضمن سياساتها المعاكسة للصدمة الاقتصادية .وهنا تجدر الإشارة إلى حالة الاقتصادات النامية التي تطالبها المؤسسات المالية الدولية بإتباع سياسات حفز الطلب المحلي كبديل عن الطلب الخارجي ، كعلاج بديل لما تعكسه حالة التعافي المتواضع في الاقتصاد العالمي ، فمن خلال دراسة تجربتي الاقتصاد الألماني ، والاقتصاد الصيني ، تتضح ضخامة تكاليف السياسات المالية والنقدية التي تجاوزت مبالغها الترليون دولار في عمليات إنقاذها ليعكس مأزق البلدان النامية ، التي في معظمها خاضعة لعمليات تكييف تستند إلى عجوزاتها المالية وتراكم الديون على معظمها ، كما يتضح استمرار ذلك المأزق لتلك البلدان لما بعد الأزمة العالمية ولغاية الوقت الحاضر .

المبحث الثالث

نظام السوق الاجتماعي والتجربة الألمانية في مجابهة اثر الصدمات الخارجية

(أولا):مضامين نظام السوق الاجتماعي في المانيا :-

استندت تجربة ألمانيا الاقتصادية على مبدأ (السوق الاجتماعي) الذي كان احد نتاجات مدرسة (فارنبرغ) والتي تختلف في أفكارها الليبرالية الكلاسيكية كاقتصاد حر فيما يتعلق بدور الدولة بالمجتمع والحياة الاقتصادية ، إذ يرفض أنصارها مبدأ (دعه يعمل دعه يمر)[1] ، ولم تكن تلك الرؤية حديثة في ألمانيا ، بل نشأتها تعود إلى نشأة ألمانيا الاتحادية ، حيث كان احد أسس إرساء نظام اقتصاد السوق الاجتماعي هو إجراءات بسمارك المستشار الذي يعود له الفضل في أنشاء نظام التقاعد والضمان الصحي فيها[2] ، و إذ يؤلف ذلك النظام القاعدة الأساسية التي تبنى عليها حدود عمل الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة ، من خلال تفاعل مصالحهما التي تنظمها قوانين عمل القطاع الخاص ودور الدولة في الحياة الاقتصادية ، الذي يتأثر بشكل مباشر بأيدولوجية الأحزاب الحاكمة ورؤيتها في إدارة الاقتصاد والمجتمع ، ويتضح ذلك من خلال رؤية الحزب المسيحي الديمقراطي الذي ألف معظم حكومات ألمانيا عبر تاريخها وبأسماء كبيرة مثل (ايدن اور، هلموت كول ، ميركل) والذي يعد حزبا محافظا، إلا أن رؤيته الاقتصادية كانت تعبر عن (تناقض مع إفرازات آلية السوق) ، من خلال رؤيته التي تصدرت أجندة عمله منذ العام١٩٤٧ ،والتي مثلتها المقولة التالية "ان النظام الاقتصادي الرأسمالي كان عاجزا عن تلبية متطلبات

---

[1]()- نور الدين هرمز و باسل سلامة، التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي الأسس والمبادئ، مجلة تشرين للبحوث والراسات العلمية، سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(٣٣) ، العدد(٤) عام ٢٠١١، دمشق ، ص١٣٤.

[2]()- دانهونغ تشانغ/ وفاق بنكيران، ما هو سر نجاح الاقتصاد الألماني، متاح على على البكة العنكبوتية http://www.dw.com/ar/d9 85%D8/A7 .

الدولة والمصالح الاجتماعية للشعب الألماني، فبعد الانهيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي المريع كنتيجة لسياسات القوة الإجرامية . يتوجب إعادة تنظيم الاقتصاد من الأساس ، فالمحتوى والهدف من أي نظام اقتصادي واجتماعي جديد، لم يعد الربح الرأسمالي والسعي من أجل السلطة، بل فقط رخاء شعبنا"[١] ، ذلك النص الذي دعا البعض لأطلاق تسمية (الاشتراكية المسيحية) على برنامج عمل الحزب المسيحي الديمقراطي الذي يعد في صف الأحزاب المحافظة التي تؤمن بأيدولوجية السوق[٢].ان تظمين نظام اقتصاد السوق الاجتماعي في الحياة السياسية الألمانية والمبني على نتاج المفكر الألماني (مولدرارماك) الذي قدم أفكاره وبرنامجه عام 1946 في كتابه المسمى (اقتصاد مخطط واقتصاد سوق **planned economy and market economy**)[٣].كما عمل هذا المفكر إلى جانب وزير الاقتصاد الألماني(لدوفيكايرهارد) احد انصار هذا النظام ، وصاحب التطبيق الأول لنظرية السوق الاجتماعي التي ضمنها في كتابه الموسوم(الرخاء للجميع)حينما كان وزيرا للاقتصاد، ثم شغل منصب المستشار الألماني خلال المدة ١٩٤٩-١٩٦٣[٤] من تاريخ ألمانيا الحديث.

لقد عرف نظام السوق الاجتماعي بعدة تعاريف تتمثل في[٥].

١) انه نظام اقتصادي اجتماعي توجد فيه العمليات الاقتصادية الأساسية (إنتاج ،توزيع، تبادل ،استهلاك) ويعمل الجزء الأكبر رداً على القرارات الحرة للمستهلكين والمنتجين والمنافسين في السوق ،إلا ان أهدافهم تخضع للتقييد والتقنين عن طريق طلبات العدالة الاجتماعية .

٢) انه مفهوم سياسة النظام الاقتصادي الذي يستند إلى حرية السوق لكنه بنفس الوقت يتضمن عناصر التوازن الاجتماعي.

٣) يشرح –لوثرفونك –من جامعة دزلدورف –نظام السوق الاجتماعي (SME–Social Economic Market)من خلال الخلفية الأخلاقية للاقتصاد الألماني واتساقه مع الحاجات الاجتماعية ، والذي

---

(١)-سامي قدالو، المانيا اقتصاد السوق الاجتماعي، متاح على الشبكة العنكبوتية .
http://www.dnkwa.com/forum/index.php toloyc=7783870

(٢) - سامي قدالو، نفس المصدر.

(٣)- نور الدين هرمز، باسل سلامة، التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي الأسس والمبادئ، مصدر سابق ، ص١٣١.

(٤)-MchaelDauderstabt , Germanys Socio-economic Model and Euro risis,Rev.Econ.Polit.Vol.33 No.1. WWW.scielo.br/scielo.Php?ccript=sci-arttex and pidsolo.31572013000100002.p .

(٥)- نور الدين هرمز، باسل سلامة، مجلة تشرين للبحوث الاقتصادية والقانونية ، مصدر سابق، ص١٣٢.

يفضي إلى توسع التنافسية فيوازنها مع الحاجات الاجتماعية ، وهو النموذج الذي ساعد في تحقيق الاستقرار منذ توسع الاضطراب الناتج عن انهيار (لايمنيررزز) عام ٢٠٠٨[١].

لقد قدم(مولدرارماك) نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي، ليس كنظرية تنافسية خاصة ، بل كمفهوم أيديولوجي يهدف إلى خلق وتعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين مختلف قطاعات المجتمع، متضمنا مختلف تكوينات الطبقة الواحدة، واعتبره فكرة استراتيجية تروج لتعاون حقيقي بين مجموعات المجتمع المختلفة المعروفة بالاختلاف والتعارض في الأهداف، كما يهدف لوصول بعض الأهداف الاجتماعية للعمال والعمل في كامل النظام الاقتصادي .من هنا فهنالك اختلاف عميق بين الأسس والنتائج لما بين(نظام السوق – ونظام السوق الاجتماعي) ، من حيث الأهداف التي بالضرورة تنبثق منها آليات تحقيقها ، كما تنعكس في البنى الفكرية للمجتمع داخل النظام باختلاف تراتبهم في العملية الاقتصادية، سواء كانوا منتجين أو عمال أو أصحاب رأس مال، أم متخذي قرار سياسيين، ويتضح ذلك الفارق من خلال الجدول (١) .

جدول(١)

مرتكزات اقتصاد السوق الاجتماعي واقتصاد السوق الليبرالي

اقتصاد السوق الاجتماعي	اقتصاد السوق الليبرالي
التركيز المتوازن على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.	أولوية الأهداف الاقتصادية
التركيز على حقوق الأنسان	التركيز على الحرية الفردية
توازن بين الإنتاجية والأهداف اجتماعية	التركيز على الإنتاجية
التدخل المنظم للدولة في الاقتصاد	حياد دور الدولة على الاقتصاد
توسيع دائرة الضمان الاجتماعي	تضييق دائرة الأمان الاجتماعي على الحقوق الأساسية

Source:SebastianSprling ,Easy Guide to social market Economy, fridich Ebert stiftung(FES) ,Phlipen Office,2009,p24.

(١)-Lother Funk , The German Economy During The Financial And economic Crisis Since 2008-2009 ,Konaurad-Adenauer-Stiftunge.v ,Sankt Augustin/Berlin , 2012,p

لقد ترتب على هذا المفهوم الذي تحول إلى أيديولوجية أريد لها لتكون استراتيجية في بناء ألمانيا مجتمعا ودولة ، بعد تعرضها لويلات العوامل الداخلية المتمثلة (بالحزب القومي الاشتراكي – النازي) وما سببه لها بسياساته الداخلية والخارجية ، بما فيها آثار الحرب التي دمرتها ، كذلك كان لهذا النظام الدور الأساس في تحقيق الرفاه للمجتمع الألماني الذي يتميز نوعيا عن بقية مجتمعات أوربا ، حيث يندمج فيه الشعور بالتفوق والخصوصية لذلك المجتمع مقارنة مع العالم .

ثانيا : السياسات الاقتصادية لمجابهة آثار الصدمة الخارجية في المانيا .

تعرض الاقتصاد الألماني لصدمة خارجية نتيجة توسع تشابكه مع الاقتصاد العالمي من خلال التجارة السلعية والخدمية ،حيث تشكل مساهمة الاقتصاد الألماني في التجارة العالمية نسبة تصل إلى(٩٪)[١]ما قبل الأزمة العالمية ، مما جعل الصادرات الألمانية تتأثر باتجاه مضاعف ، نتج عن اثر انخفاض استيرادات الولايات المتحدة على صادرات ألمانيا من جانب ، أضافه إلى انخفاض استيرادات البلدان التي تأثرت بالأزمة تلك من جانب آخر ، خصوصا وان اهم الشركاء التجاريين لألمانيا هم الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تشكل صادراتها إلى بلدان الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة ما نسبته ٦٣٪ من صادراتها اتجاه العالم [٢] ، ولم يقف الأمر عند جانب الصادرات السلعية فقط ، بل كذلك تأثر أسواق المال فيها لكونها تقع في منظومة الاتحاد الأوربي الذي تتسم أسواقه بالانفتاح الاقتصادي مما يعني مضاعفة اثر الأزمة من الجوانب الحقيقية إلى الجوانب المالية ، من هنا كان انتقال الأزمة إلى الاقتصاد الألماني يمر عبر ثلاث قنوات تمثلت في[٣] :-

---

([1])-paul AaronMikols,Thefinuncial crisis: Arew of GermanysRrecovery.2011. Htt://sites.google.com/s:telccgesstudy tour/hambury.2011/reports..and-reflection/the finamcial.

([٢])- الاقتصاد الألماني ، موطن قوي للاقتصاد في سوق العالم .موقع حقائق عن المانيا ، السفارة الالمانية في الاردن.
http://www.amman.diplo.de/Vertretung/amman/ar/seite__german__economy.html

([٣])-MicheelU.Krause,HaraldUhig,Translitions in German Labor Market : Structure and Crisis. Jornal of Monetary Economic.SLSEVIER, www.elesevir.com/locate/jme.p 6.

١- قناة الصادرات الألمانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والى البلدان التي تأثرت بتلك الأزمة .

٢- قناة الأصول وأسواق المال .

٣- التوقعات المتشائمة للأفراد والمؤسسات .

لقد انعكست نتائج أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ على الاقتصاد الألماني في تراجع مؤشراته العامة ،إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بحدود (-٥٪) والذي تأثر بالانخفاض الشديد للصادرات التي هبطت عن مستواها السابق بنسبة (١٤٪)[١]، مما أستلزم وضع الحلول الاقتصادية لتخفيض إثار تلك الصدمة وما نتج عنها من آثار سلبية على متغيرات الاقتصاد الكلي الألماني .

لقد مكنت خصائص الاقتصاد الألماني التي يفرزها نظامه الاقتصادي في بنائه وقوانين عمله التي تنعكس بمرونة إدارة الاقتصاد ، فضلا عن ما يتسم به من استقلالية سياسته الكلية ، وامتلاكه لعملته القيادية (اليورو) ومرونة جهاز العرض الإنتاجي خاصته . والذي هيئ له الخروج من تلك الصدمة التي تحولت إلى أزمة في معظم اقتصادات العالم.

لقد واجهت الحكومة الائتلافية بقيادة (انكيلا ميركل) الأزمة المالية بكل احترافية ونجاح من خلال الإجراءات الاقتصادية التي سعت لامتصاص جوانب التأثير السلبية لامتداد الأزمة العالمية للاقتصاد الألماني ، وبما يتوافق مع خصائصه. حيث تمثلت معالم تلك الإجراءات بما يأتي[٢] : -

١- ضمان الكثير من المصارف من خلال صندوق الإنقاذ الوطني الذي اعتمد في ألمانيا .

٢- اتخاذ إجراءات دعم الانتعاش الاقتصادي من خلال :-

أ- برامج تطوير البنية التحتية .

ب-برامج علاوة الخردة .

ت-حماية العاملين من التسريح ، والذي نفذ من خلال : -

١- المساعدات الحكومية لأرباب العمل .

٢- فكرة العمل القصير والمؤقت .

---

(١)- MaximlinBolomer,MathiasDolls,ClemensFuest,MaxLoffer,AndreasPeichl , German Pubkuic,OP,tci p5 .

٢()-مارتن اورت ، المانيا عصب الاقتصاد العالمي .متاح على الشيكة العنكبوتية .
http: // www. Duetschland> de/ar/topic/lgest/lwlm

والتي يمكن ان تصنف باتجاهات أساسية تمثلها مجموع تلك الإجراءات التي توزعت فيما بين السياسات الاقتصادية على صعيد السياسات المالية والنقدية ، وكذلك الإجراءات الإدارية في الجوانب الاقتصادية التي تعلقت بسوق العمل الألماني ، والتي يمكن ان تصنف إلى :-

أولا: الإجراءات المالية والنقدية.

ثانياً: الإجراءات في سوق العمل الألماني .

ويمكن تناول تلك الإجراءات كالاتي .

أولا:- الإجراءات المالية والنقدية .

(١)- الإجراءات المالية .

منذ البدء ورغم دور السياسة المالية التوسعية في تحفيز الاقتصادات أثناء حالات الركود ألا ان ألمانيا تميل دائماً إلى التحفظ المالي[١] ، حيث لا تعاني موازنات المالية العامة الحكومية من نسبة عجوزات كبيرة حتى في حالات التوسع الاقتصادي، وهي على عكس بلدان أوربا الغربية والولايات المتحدة، التي اتخذت منذ عهد السياسات التي اعتمدت في إدارة (بوش)، حيث كانت تلك السياسات تعمل بالاتجاهات المسايرة للصدمات الاقتصادية، فيكون هنالك توسع في العجوزات المالية مع التوسعات الاقتصادية، بينما يكون عكس ذلك أثناء فترات الركود[٢]، لقد كان احد نتائج هذه السياسات في البلدان الأوربية ما نتج من اختلال التوازن بين التحفيز المالي وتوسع الإيرادات، الذي كان الجانب الأكثر ضغطا فيه ، اضطراب التنمية المتوازنة في اطار التنافسية العالمية ، التي توسعت فيها التكتلات الاقتصادية لتخفيف الضغط الذي أفرزته مبادئ حرية التجارة ، مع الاختلافات الكبيرة في قدرات الاقتصادات المتقدمة بالجانب الأساس، ناهيك عن النامية منها ، كما وان تأثير اتساع القطاع المالي على حساب القطاع الحقيقي الذي وسعت قدراته الهندسة المالية العالمية بشكل خطير ، والذي هو احد أعمدة العولمة الاقتصادية .وهنا فان الإجراءات التي اتبعت في الجانب المالي في ألمانيا تتجه نحو توسيع وحفز الطلب الكلي داخليا، كما سعت من خلالها إلى تعزيز الثقة بالاقتصاد وتوسيع تنافسيته والحفاظ على مستويات الناتج والتشغيل ، والتقليل من اثر المضاربات المالية وهو ما يمكن قراءته من الاتجاهات الرئيسية لتلك الإجراءات حيث نجد :-

---

(١)-WaltraudSchelen , Germany has Perscibud Austerity For Europe Whillenuder taking Extiensive Fiscal Stimulus at Home , 72 november 2012

٢()- جيفري فرانكل ، إعادة اكتشاف السياسة المالية في مجموعة الدول الصناعية ، ترجمة مايسة كامل ،متاح على الشبكة العنكبوتية .-https://www.project-syndicate.org/commentary/focus-on-fiscal-policy-at-g7-by-jeffrey-frankel-2016-05/arabic

١. إصدار (قانون الخردة) والذي بموجبه تقدم الحكومة تحفيز مالي للأفراد بمقدار محدد لـ(تعويض، تبديل) السيارات القديمة بسيارات حديثة ،حيث ينعكس هذا الأجراء بتأثيرات واسعة في الجوانب الاقتصادية من جانب ، والتأثيرات النفسية من جانب آخر، والتي يمكن ان تتضمن :-

أ) يحافظ هذا الأجراء على قطاع مهم يعمل في الصادرات الألمانية وهو قطاع إنتاج السيارات، وبالتالي فان الحفاظ على مستويات الإنتاج فيه والحيلولة دون أغلاق منشآت ذلك القطاع ، ما يعني تخفيض للخسائر الاقتصادية ، كما يكبح ارتفاع معدلات البطالة خصوصاً وان ذلك القطاع يشغل نسبة كبيرة من العاملين .

ب) ان قطاع إنتاج السيارات من القطاعات واسعة الارتباطات الأمامية والخلفية ، حيث له علاقة بقطاع الحديد والصلب والطاقة إضافة إلى علاقته بقطاع التكنولوجيا ، وبالتالي فان الحفاظ على مستويات إنتاج هذا القطاع أو الحيلولة دون انخفاضها لمستويات كبيرة ، تعني الحفاظ على بقية القطاعات في مستويات إنتاجها وتشغيلها.

ج) تأثير العامل النفسي الإيجابي ، ففي ظل أزمة عالمية وتراجع الناتج وتوسع البطالة الذي يولد قلقاً للأفراد والمؤسسات الخاصة من حيث توليد دخولها وإمكانيات استهلاكها ، فان المواطن الألماني يستطيع ان يبدل (سيارته)، مما يشكل عامل حفز نحو العمل واطمئنان للمؤسسات الخاصة، سواء الإنتاجية أم المالية لإدامة أعمالها بعيداً عن ظروف التشاؤم التي تحيط بالاقتصادات الأخرى.

د) ان الحفز المالي هذا وجه تماماً نحو القطاع الحقيقي، ولا يذهب أي جزء منه إلى قطاع المضاربات الذي يستهلك القيم الحقيقية للموجودات وجهود العمل.

٢. خفض الضرائب على المؤسسات والأفراد لتحسين الدخول والأرباح مما يرفع القدرة الاستهلاكية والادخارية ولو نظريا .

٣. توسيع الخدمات الحكومية والتي تشكل قاعدة لتوسع الدخول والإنتاج، والتي تتمثل في.

أ) رفع مداخيل الأفراد من خلال مخصصات إضافية لكل طفل.

ب) توسيع الأنفاق على البنى الأساسية وتوسعة الطرق والممرات المائية.

ت) إقراض أصحاب العمل لدفع مستحقات العاملين على ان تسدد تلك القروض بعد تعافي الوضع الاقتصادي.

ث) بناء قاعدة لتوسعات إنتاجية حقيقة في عموم الاقتصاد من خلال استثمارات مستقبلية كبيرة جداً، وقد استفادت ألمانيا من تأثيرات حادث (فوكشيما) النووي في اليابان ، الذي مهد للبرلمان والحكومة الألمانية اللذان قررا التخلص من مصادر الطاقة النووية بحلول العام ٢٠٢٠ .في اطار ما يشكل احد أوجه بناء الاقتصاد الجديد كما تراه الحكومة الألمانية ، وتقدر حجم الاستثمارات المرتبطة مباشرة

(بانعطاف أو تحول الطاقة) المعلن عام ٢٠١١ حتى منتصف القرن بحوالي (٥٥٠) مليار يورو ، ويتكامل ذلك مع توقع المستقبل للتقنية الخضراء في الأسواق العالمية التي تصل إلى ٢ مليار يورو ، تحتل الشركات الألمانية فيها حصة تقارب ١٥٪ من سوق التقنيات العالمية الخضراء[١].

لقد توزعت استجابة السياسة المالية في ألمانيا للازمة من خلال ثلاث برامج اقتصادية هدفت إلى[٢] :-

١- مجابهة انخفاض الطلب الخارجي عبر تحفيز الطلب الداخلي .

٢- كبح اتجاهات تعاظم عجز الميزانية الحكومية .

٣- خلق قاعدة لتطوير الاقتصاد والاستفادة من ظروف الأزمة لبناء قواعد تساهم في تحديث الاقتصاد ورفع تنافسيته عالميا .

فعلى الرغم من تأثر الألمان في مدرسة جانب العرض[٣] ، فقد تم القبول بالعجز في الميزانية العامة بهدف تحقيق التشغيل الكامل وخفض البطالة ، وقد ضمنت الخطط المالية في خطط الاستقرار (١ و٢) التي وضعت للأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ ، بينما كان هنالك برنامج المستقبل لما بعد ٢٠١١ [٤] . ففي حين كانت خطة الاستقرار الأولى تهدف إلى خلق الاستقرار وخفض المخاوف في السوق المالية ، إضافة إلى حفز الاستثمار من خلال خفض العبء المالي عليهما ، كانت خطة الاستقرار الثانية تعمل باتجاهين متوازيين في زيادة الأنفاق الحكومي على البنى الأساسية وتحفيز الطلب المحلي من خلال قانون الخردة ، إذ تركزت نحو مشاريع البنية التحتية للاستثمارات الجديدة ، والبرنامج الشعبي في مكافحة سيارات الخردة وشرائها من الأفراد[٥] ،والذي يحصل كل مواطن بموجبه على (٢٥٠٠) يورو لأبدال السيارات التي مضى عليها ٩ سنوات[٦]، كما كانت هنالك تخفيضات ضريبية على دخول الأفراد والشركات .ويمكن تبيان الإجراءات كالاتي[٧] :-

١- تخفيضات في الضرائب لنحو (١٧.١) مليار يورو .

٢- تحديد إعفاءات ضريبية على شراء السيارات الجديدة وتدابير أخرى وكانت تكاليفها بمقدار(٨.٣) مليار يورو .

١-مارتن اورت ، ألمانيا عصب الاقتصاد العالمي ، مصدر سابق .

(٢)-MaximlinBolomer,MathiasDolls,Op,cit,p6 .

(٣)-Lother Funk , The German Economy During The Financial And economic Crisis Since 2008-2009,p16.

(٤)-MaximlinBolomer,MathiasDolls,Op,cit p6 .

(5)-Lother Funk , The German Economy During The Financial And economic Crisis Since 2008-2009 ,OP,tic, p26 .

(٦)-MicheelU.Krause,HaraldUhig,Transitions in German Labor Market :OP,tic,p 8.

(٧)-MaximlinBolomer,MathiasOP,tic p13 .

٣- في خطة الاستقرار الثانية التي اعتمدت في ٢٠٠٩ فان التخفيض الأساسي في الضرائب بلغ ٧٠ مليار يورو ، حيث خفضت الضرائب الأساسية من (١٥٪) إلى(١٤٪) .

٤- تم تخفيض قسط التامين الصحي للأفراد، والذي ارتفعت تكلفته على المالية العامة من (٣.١) مليار يورو في ٢٠٠٩ إلى (٦.٠) مليار يورو في ٢٠١٠ ، ثم إلى (١١.٤) مليار يورو للسنوات اللاحقة .

٥- خُفضت ضريبة التركات والإرث .كما بلغ مجموع التخفيضات على الشركات بحدود٦.١مليار يورو عام ٢٠٠٩ ، ارتفعت تكلفتها إلى ٨.٤ مليار يورو للسنوات اللاحقة .

٦- في خطتي الاستقرار(١و٢) بشكل مبدئي توسع الأنفاق على الخدمات العامة واستحقاقات الرعاية الاجتماعية وبزياد تقدر ب (١٥) مليار يورو في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ .

٧- في خطة الاستقرار الأولى توسعت بدلات البطالة من ١٨ شهرا إلى ٢٤ شهرا كبدل العمل لوقت قصير وقد بلغت تكاليفها ٧.٣ مليار يورو ، بالإضافة إلى التأثير في زيادة برامج الاستثمار بمقدار ٢ مليار يورو .

٨- في خطة الاستقرار الثانية حققت زيادة في توسيع البنى التحتية والتعليم بمقدار ١٣.٣ مليار يورو .

٩- قررت الحكومة في الخطة الثانية توزيع مخصصات لكل طفل بمقدار ١٠٠ يورو .

١٠- تضمن برنامج تسريع النمو نفقات في أغاثه العوائل في جميع ألمانيا وكذلك التعديلات القانونية ، كما تضمن تخفيض تكاليف النفقات الحكومة وبمقدار يصل إلى ١٩ مليار يورو في ٢٠١٣ .

لقد عملت هذه الإجراءات على تخفيف الانكماش الاقتصادي بشكل ملحوظ ، بل تحولت إلى سياسات ذات اتجاهات مستقبلية في تحريك عجلة الاقتصاد الألماني وخلق الوظائف فيه .

(٢) :-الإجراءات النقدية .

كما عملت جميع البلدان المتقدمة في تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية بعد حدوث أزمة الرهن العقاري الأمريكي التي اتسعت إلى بلدان العالم، قامت السلطات الألمانية بالعمل باتجاهين.

الاتجاه الأول .تقديم قروض إلى المؤسسات المالية لتوفير السيولة وتحسين موقفها المالي ،للحيلولة دون توسع اتجاه الانهيار في المؤسسات المالية المترابطة التأثير والعمل في سوق المال .

الاتجاه الثاني . خفض سعر الفائدة على الأموال الحكومية ، بهدف توسيع الائتمان من جهة ، وحفز قطاع الائتمان الخاص في الحصول على المدخرات من كونه المنافس السعري من خلال (مستويات الفائدة) عن المؤسسات الحكومية .

وقد كانت حزم الإنقاذ التي اتخذت في الربع الرابع من عام ٢٠٠٨ تمثلت في[١]:-

١- تنسيق السيولة الدولية .

٢-خفض أسعار الفائدة .

٣-الضمانات التي قدمتها الحكومة لبنوك الإقراض المحلي وحسابات الادخار .

٤-اعادة هيكلة الإدارة وراس المال العام بما فيه (البنوك السيئة) وأنشاء نظام مالي جديد .

لقد وافقت الحكومة الألمانية على خطة لإنقاذ البنوك تتضمن تأسيس صندوق لإعادة الاستقرار إلى الأسواق، وخصصت له أربعمائة مليار يورو (أكثر من ٥٤٠ مليار دولار[٢])، وصرحت الحكومة عن عدم نيتها تأميم بعض الشركات، لكنها ستقدم لها ضمانات بقيمة ٢٦.٦ مليار يورو (٣٨ مليار دولار)، بينما ستحمي البنوك التجارية الألمانية بإقراضها ٨.٥ مليارات يورو (١٢.١٤)مليار دولار ، وقال وزير المالية الألماني (بير شتاينبروك) إن الخطة تهدف إلى تحقيق ميزانية متوازنة، ودعا إلى تقييد رواتب مسؤولي المصارف التي تستفيد من حزمة الإنقاذ الحكومية وتحديد العلاوات ومستحقات إنهاء الخدمة ، ومن جانب آخر توصلت مجموعة من البنوك وشركات التأمين في ألمانيا إلى اتفاق بشأن تفاصيل خطة لإنقاذ ثاني أكبر شركة للتمويل العقاري بألمانيا وهي هيبو ريال ستيت (إتش آر إس) ، ورصد لهذه الخطة حوالي ٣٥ مليار يورو (٥٠ مليار دولار) ، غير أنها انهارت لأن الضمانات الخاصة بالقروض التي حصلت عليها الشركة من العديد من المؤسسات المالية قد انتهت صلاحيتها[٣]. كما تم دعم القطاع المالي الألماني من خلال شراء الأصول في ذلك السوق وبمقدار (٢٤٠) مليار يورو، أي بحدود ٩.٥ % من الناتج المحلي الإجمالي ،من خلال الضخ المباشر لراس المال في السوق والذي بلغ ٣٣ مليار يورو في ٢٠١٠ من خلال الحكومة الفدرالية وبنك التنمية الألماني (KFW)[٤] ،كما انخفضت العائدات على الديون الفدرالية من اقل من ٥٪ عام ٢٠٠٧ لتصل إلى ادنى انخفاض عام ٢٠١٠ اذ بلغت ٢٪ لأكثر من سنة على سندات إعادة تمويل الدين العام والذي ارتفع من ٦٥٪ من GDP عام ٢٠٠٧ إلى ٨٣٪ من GDP عام ٢٠١٠ [٥]

---

(١)-MicheelU.Krause,HaraldUhig,Transitions in German Labor Market : Structure and Crisis. OP,tic,p7.

(٢)- فريد كورتل، أهم الخطط التي اعتمدتها الدول لمواجهة الأزمة المالية ، متاح على الشبكة http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/3 pdf

(٣)- صلاح الدين زيدان ، موقف الدول المتقدمة والنامية اتجاه الازمة المالية العالمية دراسة مقارنة بين المانيا ومصر ، جامعة المنصورة ، المؤتمر العلمي الثالث عشر ،للفترة من ١-٢ ابريل٢٠٠٩ ، ص ١٨ .

(٤)-MaximlinBolomer,MathiasDolls,OP,cit,p7.

(٥)- Steffen Lehnderff , German Capitalism and Europen Crisis: Part of the solution or Part of Problem .p6.

ثانيا:- إصلاحات سوق العمل الألماني

تشير معظم الدراسات إلى تجربة ألمانيا في مجابهة الأزمة الاقتصادية الأخيرة بما يطلق عليه بـ (المعجزة الألمانية الثانية)[*] وتتركز الإشارة لهذه المعجزة في جانب أساسي منها إلى نتائج إصلاح سوق العمل التي انعكست ،في حقيقة انخفاض معدل البطالة في ألمانيا وبشكل مخالف للمعايير الاقتصادية العامة أثناء المدة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي تعبر عن الأثر اللاحق للازمة المالية على عكس حالة بلدان أوربا وأمريكا الشمالية [١] .ان حقيقة إصلاح سوق العمل الألمانية لم تكن بالأساس ترتبط بردود الفعل اتجاه الأزمة الاقتصادية العالمية ونتائجها التي طالت بلدان العالم ، بل كانت له جذور مهمة في الاقتصاد الألماني منذ مطلع التسعينات والتي يرجع جانب أساسي منها إلى احد تكاليف توحيد الألمانيتين الشرقية والغربية ، وما نتج عنه من هيكلة اقتصاد الجانب الشرقي في قطاعاته ، وبالتالي تحمل ألمانيا الغربية دفع ما نسبته ٥٠٪ من الناتج القومي لألمانيا الشرقية ، الذي مولته أموال الضمان الاجتماعي التي تضمنت بدلات ضمانات البطالة فيها[٢] ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل كانت هنالك ضغوط اكبر على الاقتصاد الألماني من خلال التغيرات النقدية في الاتحاد الأوربي والتهيئة لأطلاق معاهدة ماسترخت للوحدة النقدية الأوربية . لقد كانت نتائج مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية للوحدة الألمانية فضلا عن اتجاهات الاقتصاد العالمي في توسع العولمة الاقتصادية وإعادة توزيع مناطق الإنتاج وفق التكاليف الأقل والمنافسة الحادة ، ان كان لها تكاليف عالية على الاقتصاد الألماني الموحد ،والتي تمثلت بمعدلات

(*)- يشار الى المعجزة الألمانيةالأولى ، إلى إعادة المانيا الى مسار التنمية والتطور بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٧ ، والتي كانت نتاج الإصلاحات الاقتصادية التي تناولت العملة الألمانية وغيرها من الإصلاحات التي اتخذت حيث باشر الاقتصاد الألماني في تحقيق مستويات من التمية العالية للمزيد انظر : -

-Ulfrinne ,Klausf. Zimmerman , Anther Economic Mirecl?the German Labor Market and Great Reccesson , IZA , December 20011 .P 2 .

-MchaelDauderstabt , Germanys Socio-economic Model and Euro Crisis,Rev.Econ.Polit.Vol.

No.1, and pid solo.31572013000100002.p.3WWW.scielo.br/scielo.Php?ccript=sci-arttex

(١)Ulfrinne ,Klausf. Zimmerman , Anther Economic Miracle ?the German Labor Market and Great Reccesson , IZA , December 20011 .P 2 .

(41)-MchaelDauderstabt , Germanys Socio-economic Model and Euro risis,Rev.Econ.Polit.Vol.33 No.1 > and pid solo.31572013000100002.p.3)-MchaelDauderstabt , Germanys Socio-economic Model and Euro risis,Rev.Econ.Polit.Vol.33 No.1 > and pid solo.31572013000100002.p.3. WWW.scielo.br/scielo.Php?ccript=sci-arttex

النمو المتباطئة وارتفاع الدين الداخلي ليصل إلى (٦٠٪) من الناتج القومي ، كما اخذ معدل البطالة في ألمانيا الاتحادية بالارتفاع خلال عقد التسعينات ولمنتصف العقد الأول للألفية الثانية بالقياس إلى بلدان الاتحاد الأوربي ، إذ تعرض سوق العمل الألماني إلى الارتفاع في معدلات البطالة من ٤٪ أثناء السبعينات إلى ١٠٪ في العام ٢٠٠٥ وكان اعلى ارتفاع في ١٩٩٥[١] ،وخلال المدة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ قدمت الحكومة الائتلافية للحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الخضر، معظم الإصلاحات في ألمانيا بما فيها اصطلاحات سوق العمل الذي عرف بإصلاحات (هارتز٤)[*] والتي شرعت بالتطبيق منذ ٢٠٠٢ والتي تتمثل في[٢] :-

١- رفع سن التقاعد من ٦٥ إلى ٦٧ سنة .

٢- إعادة التأثير في مستويات الدخول في قطاعات الدخل المنخفض ، والذي انعكس بارتفاعها من ١٣٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٢٪عام ٢٠٠٥ أي نمت بنسبة ٥٠ % .

٣- ان الإصلاحات في قطاع الأجور الأدنى رافقه تغير في قطاع الأجور الأعلى الذي توسع من ٢١.٨ % إلى ٢٦.٣ % ، لنفس المدة ، بينما تراجع قطاع الأجور المتوسطة من ٦٣.٢٪ في عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٥١ % عام ٢٠٠٦ .

لقد أنتجت البطالة العالية في ألمانيا جدل في تفسير أسبابها والتي أثرت على جدول أعمال ٢٠١٠ ، أذ افترض الاقتصادي (هانز فيرنرسن) خطأ ان ألمانيا تفتقر إلى القدرة التنافسية الدولية ، بينما يرى كل من (فيرتز دبليو ولفغانج) ان البطالة يحفزها قطاع الخدمات على المدى البعيد والناتج عن تكاليف العمالة المتأثرة بالضرائب وضعف الإنتاجية في ذلك القطاع ، بينما هنالك تفسير قدمه (ابلوشيرز) الذي يرى في أسباب البطالة هو تأثير جانب هيكل عرض العمل وليس هيكل الطلب عليها ، حيث يتوسع الطلب على

---

(١)-MicheelU.Krause,HaraldUhig,Transitions in German Labor Market : Structure and Crisis.OP,tic,p3.

(*)- إصلاحات هارتز هي مجموعة الإصلاحات في سوق العمل الذي قدمته لجنة هارتز والمبني على مجموعة إجراءات تهدف الى خفض كلف العمالة مع جانب تعزيز الضمان الاجتماعي ، للمزيد انظر :
-ألكسندر رايسنبشلر و كيمبرلي مورغان ، كيف خرجت المانيا منتصرة من أزمة اليورو ، ترجمة لمقالة منشورة في مجلة (Foreign Affairs) في شهر حيزان /٢٠١٣
http://berlinbeirutaxis.blogspot.com/2014/06/blog-post.html.

(٢)-MchaelDauderstabt , Germanys Socio-economic Model and Euro Crisis,Rev.Econ.OP,tic.p4.

القوى عالية المهارة ، بينما يتضمن سوق العمل الألماني العديد من المهاجرين ذوي الخبرات والمهارات الضعيفة لهم ولأبنائهم[١] .

لقد تكاملت تلك الإصلاحات، مع التدخل الحكومي في اطار إصلاحات سوق العمل التي شكلت الجناح الثاني من أدوات أحداث المعجزة الألمانية الثانية ، بعد الإجراءات المالية والنقدية لما بعد صدمة الاقتصاد في ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ ، والتي عملت على خفض تكاليف الوحدة الواحدة من العمل ، مما انعكس بدوره على ارتفاع تنافسية الاقتصاد الألماني باتجاه الشركاء التجاريين بما فيهم الأوربيين ، والذي دعا الكثير منهم إلى انتقاد الإجراءات الألمانية تلك ، وعدها تراجع عن دعواتها في الانضباط المالي الذي دعت أليه دائما ، فقد أعيد أحياء السياسات الحكومية التدخلية بشكل مفاجئ ومناقض للطروحات الليبرالية التي سبقت أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ حيث أدخلت برامج التحفيز الواسعة[٢] ،واستندت الحلول في قطاع التشغيل أثناء أزمة الاقتصاد إلى جانبين أساسيين والمتمثلين في :-

أولا .السعي للسيطرة على عدم توسع البطالة من خلال توسيع الاتفاقيات الجماعية بين أرباب العمل والعاملين ، بحيث تخفض ساعات العمل خلال الأسبوع مع دفع الأجر عنها كاملا. وقد تم قبول هذا الأجراء من أرباب العمل نظرا للفوائد التي تتحقق منه من خلال[٣]:-

أ- الحفاظ على الأيدي الماهرة العاملة في تلك المشاريع .

ب-تحاشي تكاليف التدريب للعمالة الجديدة في حالة تعافي الإنتاج .

ت-تحاشي المطالبات المالية الناجمة عن الفصل التعسفي للعاملين .

ثانيا .استخدام الأنفاق الحكومي العام وتحمله بقية الأجور التي تمثل ٥٠٪ من الأجور عبر برامج الضمان الاجتماعي .

ان هذه الإجراءات كما يراها البعض تعبر عن التراجع الواضح عن الطروحات الليبرالية المعلنة والمدعو أليها منذ ١٩٩٠ في ألمانيا ، والتي في جزء منها أثرت على طبيعة ملكية المشاريع ودخول العاملين التي

---

(١)-MchaelDauderstabt , Germanys Socio-economic Model and Euro Crisis,Rev.Econ.Polit.Vol.33 No.1 > and pid solo.31572013000100002.WWW.scielo.br/scielo.Php?ccript=sci-arttexp. WWW.scielo.br/scielo.Php?ccript=sci-arttexp.

(٢)- Steffen Lehnderff , German Capitalism and Europen Crisis: Part of the solution or Part of Problem .p3.

(٣)-MicheelU.Krause,HaraldUhig,Transitions in German Labor Market : Structure and Crisis. Jornal of Monetary Economic.SLSEVIER, www.elesevir.com/locate/jme.p 9.

أخذت بالانخفاض عبر تلك المرحلة بالقياس إلى نمو الإنتاجية في الاقتصاد الألماني(*). لقد انطوت إصلاحات (هيرتز ٤) التي اعتمدت في المدة ٢٠٠٢ –٢٠٠٥ للتأثير في سوق العمل من خلال الجوانب الإدارية المنظمة لذلك السوق من خلال[١] :-

١- إصلاح المؤسسة الفدرالية للعمل .

٢-تحسين أدوات البحث عن العمل .

٣-إجراءات تسريع التشغيل .

كما كان للإجراءات الإضافية التي اتخذت بعد صدمة الاقتصاد والتي انصبت باطر عامة تمثل الأدوات التي مثلها التدخل الحكومي المباشر ودوره في تحمل جزء من تكاليف معاشات العاملين ، مقابل تغيير نظام إعانات البطالة الذي مدد بالأساس من ١٢ شهرا إلى ١٨ شهرا عام ٢٠٠٩ من جانب ، ومن جانب آخر ان هذه الإعانات قد أعيد ترتيب أبوابها ، وتحولت من أشكال ثلاث كانت تنضوي تحت (إعانات البطالة ،المساعدات المؤقتة ، المساعدة الاجتماعية التكميلية)[٢] . إذ ألغيت المساعدة المؤقتة وأصبحت إعانة البطالة تقدم مع المساعدات الاجتماعية التكميلية التي تضمنت احتساب الخصم من رصيد ساعات العمل ، والذي بموجبه تدفع للعاملين بدل تلك الساعات التي يعطلون فيها خلال الأسبوع ، والذي بلغ مقدار الدفع من وكالة التشغيل الفدرالية بما يقدر بنسبة ٦٠٪ من الفجوة فيما بين الأجور الاعتيادية التي يفترض ان تدفع ، وبين الأجور الفعلية المدفوعة للعاملين في مؤسسات التشغيل الخاصة تحت مشروع خفض ساعات العمل الذي اعتمد في فترة الأزمة[٣].

وقد كان احد جوانب الإصلاح الذي تضمنته المساعدات الاجتماعية التكميلية الأخذ بعين الاعتبار حجم المسؤوليات الاجتماعية للعاملين مثل الحالة الزوجية وعدد الأطفال بالإضافةإلى التزامات الأنفاق على

(*) للمزيد انظر :-

- Steffen Lehnderff , German Capitalism and Europen Crisis: Part of the solution or Part of Problem .
- WaltraudSchelen , Germany has Perscibud Austerity For Europe Whillenuder taking Extiensive Fiscal Stimulus at Home , 72 november 2012 .

(١)-MicheelU.Krause,HaraldUhig,Transitions in German Labor Market : Structure and Crisis. Jornal of Montary Economic.SLSEVIER, www.elesevir.com/locate/jme.

(٢) - MicheelU.Krause,HaraldUhig,Transitions in German Labor Market : Structure and Crisis. Jornal of Montary Economic.SLSEVIER, www.elesevir.com/locate/jme.p 5.

(٣)-Ibid ,p 4.

الطاقة والكهرباء . وبالتالي فان الخطوات التي اتخذت أثرت في اتجاهين مهمين ، وهما مركز انتقادات الباحثين الأوربيين حيث :-

١- خفض كلفة وحدة العمل على أصحاب المشاريع مما يرفع القدرة التنافسية للسلع الألمانية المنتجة.

٢- خفض الأرقام الخاصة بالبطالة مادام العاملين في سوق العمل ، حيث يعتبر العامل عاطل اذا لم يحقق ٣ ساعات عمل في اليوم .

٣- ان دفع المساعدات الاجتماعية كتعويض عن انخفاض ساعات العمل يعني انفاق حكومي موجه لا ينطبق مع الرؤى الليبرالية التي ترى بالدورة الاقتصادية أداة تصحيح تلقائية في ألية نظام السوق الحر (الرأسمالي) .

٤- حقق الاقتصاد الألماني تنافسية لا تستند إلى السوق والتي عجلت بخروج ذلك الاقتصاد من الأزمة على حساب الأوربيين الذي هم الشركاء التجاريين الأساسين للاقتصاد الألماني .

٥- ان الاقتصاد الألماني استفاد من حزم الإنقاذ لدى الشركاء التجاريين الأوربيين والتي انعكست بإيجابية على الصادرات الألمانية التي أصبحت اكثر تنافسية من خلال إجراءاتها المالية التحفيزية ، وإصلاحات سوق العمل التي خفضت تكاليف إنتاجها ومن ثم أسعار سلعها المعدة للتصدير .

وبالرغم من اعتراض البعض حول الإجراءات الألمانية إلا ان نظام السوق الاجتماعي الذي يعد منهج بناء ألمانيا لما بعد الحرب العالمية الثانية لم يتجه إلى الليبرالية المطلقة .

لقد انعكست إجراءات السياسات الاقتصادية في مجابهة الأزمة التي تولدت عن الصدمة الاقتصادية الخارجية على مجمل المتغيرات الاقتصادية التي بدأت تشير إلى التعافي النسبي للاقتصاد الألماني بالمقارنة مع الاقتصادات العالمية ، وعلى وجه الخصوص اقتصادات الاتحاد الأوربي رغم اشتراكها بالضوابط النقدية والعملة الموحدة (اليورو) لتلك البلدان ، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات الكلية في ذلك الاقتصاد التي يوضحها الجدول (٢)

جدول (٢)

بعض مؤشرات الاقتصاد الألماني للمدة (٢٠٠٨- ٢٠١٥)

السنة / المتغير	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
سعر الصرف	٠.٦٨	٠.٧٢	٠.٧٥	٠.٧٢	٠.٧٨	٠.٧٥	٠.٧٥	٠.٩٠
الميزان التجاري (مليون يورو)	٢٢٦.٦	١٧٠.٦	١٧٨.٣	١٨١.٧	٢١٥.٦	٢٢٣.٨	٢٥٣.٤	٢٥٨.٣
معدل التغير في الميزان	١.١-	٢٤.٧-	٤.٥	١.٨	١٨.٦	٣.٨	١٣.٢	١.٩
معدل نمو الصادرات	١٠.٦	٢٠.٨-	١١.٣	١٦.٥	٣.٢-	٤.٦	٣.٨	١١.١-
معدل نمو الاستيرادات	١٦.١	١٢.٧	٢٠.٢-	١٢.٤	١٨.٥	٥.٨-	٢.٤	١٣.٣-
الحساب الجاري (مليون يورو)	٢١٠.٩	١٩٦.٧	١٩٢.٣	٢٢٩.٠	٢٤٨.٩	٢٥٢.٩	٢٨٢.٩	٢٨٤.٢
التضخم	٢.٨	٠.٢	١.١	٢.٥	٢.١	١.٦	٠.٨	٠.١
البطالة	٧.٤	٧.٧	٧.١	٦.٠	٥.٥	٥.٣	٥.٢	٥.٠
معدل نمو الناتج	٠.٨	٥.٦-	٤.٠	3.3	0.4	0.4	1.9	1.9
نسبة الدين الحكومي الى الناتج القومي	٦٤.٩	٧٢.٤	٨١.٠	٧٨.٣	٧٩.٥	٧٧.١	٧٤.٥	٧١.٠

المصدر : من أعداد الباحث بالاستناد إلى :

1-Unitd Nations, World Economic Situation and Prospects 2014 . P 161 , P153,157.

2- Kenoma- World Data Atles,https://knoema.com/atlas/Germany/topics/Economy,

-Web Site The European Central Bank/http://sdw.ecb.europa.eu:

ويتضح من الجدول توافق الأرقام مع حالة الاقتصاد الألماني وتأثير صدمة صادراته في تراجع معدلات نمو الناتج و نمو الصادرات والميزان التجاري ، إذ كانت الأرقام على التوالي (-٥.٦ و -٢٠.٨ و١٧٠.٦) والتي تعبر عن ادنى المؤشرات خلال سلسلة كل منها في الجدول خلال العام٢٠٠٩ ، فيما عدا ذلك نجد ان اتجاه قيمة الميزان التجاري أخذت بالارتفاع عبر السلسة ، مع ملاحظة ان معدل نمو الصادرات والاستيرادات كان متذبذب الاتجاه رغم كونه موجبا ، فيما عدا معدل نمو الاستيرادات الذي شكل التغير السلبي فيه في العام ٢٠١٠ تغير واضح بلغ نسبة (-٢٠.٢) وهو ما يتسق مع خطط الحفز المالي الذي انصب في تدعيم الطلب المحلي خصوصا في قطاع السيارات .أما الحساب الجاري فاخذ اتجاه قيمة الميزان التجاري في اتجاه الانخفاض في ٢٠٠٩ ومن ثم معاودة الاتجاه الصعودي لنهاية المدة ،أما التضخم فانه يتسق مع حالة الاقتصاد الألماني وشركائه التجاريين حينما ينظر إلى التضخم كأداة مفسرة

للطلب ، أذ كان انخفاضه في أدناه عام ٢٠٠٩ اذ بلغ (٠.٢٪) ثم ارتفع إلى اعلى مستوى في السلسلة عام ٢٠١١ ن أذ بلغ (٢.٥٪) ثم عاود الاتجاه في الانخفاض لنهاية المدة والذي يمكن ان يتسق مع بروز أزمة الديون السيادية لدى الشركاء التجاريين التي تحد من الطلب على استيراداتهم من المانيا إضافة إلى استنفاذ طاقة التحفيز مع تراجع الطلب الخارجي ،ويتفق هذا الاتجاه مع حركة نمو الناتج المتذبذبة خلال نفس المدة ،اما نسبة الدين الحكومي الى الناتج القومي فقد بلغت أعلاها عام ٢٠١٠ ، اذ بلغت (٨١.٠ %) ثم أخذت بالانخفاض التدريجي ألا انه لم ينخفض لمستوى ادنى من العام ٢٠٠٨ .

المبحث الرابع

نظام السوق الاشتراكي في جمهورية الصين الشعبية وسياسات مجابهة الصدمة الخارجية

أولا: مضامين نظام السوق الاشتراكي .

يستند الاقتصاد الصيني الحديث إلى (نظام السوق الاشتراكي) وهو ما يعبر ان اجتماع متناقضين ، مما يتطلب بعض الإيضاح خصوصا في الوقت الحاضر من حركة الاقتصاد العالمي وتعميم مفاهيم العولمة المستندة إلى الليبرالية بجانبيها الاقتصادي والسياسي ، وضمور النظم الاشتراكية في الساحة العالمية ، وإذ يتضمن هذا النظام الجمع بين متناقضين السوق وآلياته ، والاشتراكية وآلياتها . فكيف يمكن الجمع بين الاثنين ؟

ان مركز الخلاف الاقتصادي والأيديولوجي ينعكس في ديناميكيات وتفاعل حركة (الاقتصاد والمجتمع) في اطار أيا منهما ، وباتجاهات تحقيق الرفاه المجتمعي واستقراره ، التي يجسدها في الجانب الاقتصادي بوجه أول الحصول على فرص العمل والدخول ، التي تلبي احتياجات الأفراد تحت معيارية قبول اجتماعي في عدالة توزيع (لا تفرز) الاستبعاد والفوارق العميقة في نسب الاستحواذ على الثروات . ففي حين يطرح النظام الليبرالي كونه الضامن للرفاه الاجتماعي ، من خلال تكامل مصادر توليد الدخل المستند إلى المبادرة الفردية ، إلى استخدامه من خلال النظام الحر غير المقيد لسلوك الأفراد تحت أية ذريعة سوى تحقيق المصالح الفردية، بما فيها هامش إعادة التوزيع في ذلك النظام ، ألا ان هذا الطرح يغفل حقيقية اقتصادية للنظام الحر ذو المحتوى الرأسمالي ، فبحسب الواقع ليس المقصود من الرأسمالية هو علاقة التساوي ، بل المقصود هو علاقة التفاوت ، حيث يكون الربح للأقوى ، وعلى هذا الأساس فان

الإنتاج موجه للطلب القادر على الدفع ، بل يمكن القول انه موجه للطلب الذي له قدرة اكبر على الدفع[1] ، وبالتالي فهل يمكن لهكذا نظام ان يكون الضامن للعدالة والتطور المجتمعي معا ؟ وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية الملئى بالتناقضات الاقتصادية والاجتماعية ، من هنا كان احد أوجه ردود الفعل هو ظهور الفكر البديل المتمثل بالاشتراكية كسلطة للدولة ابتداء من ١٩١٧ كتجربة عالمية ، فالرأسمالية الليبرالية كانت قد دخلت في طورها الإمبريالي ، وكانت قد قادت الإنسانية إلى الحرب العالمية الأولى ، ووقتها لم تكن بلدان المعمورة قد عرفت (الدولة الكافلة ، ولا الاقتراع العام ولا المساواة بين الرجل والمرأة ولا توفير الصحة والتعليم للجميع)[2] . والتي ضُمنت في الحياة الاجتماعية كنتيجة بعد ويلات الحرب العالمية الثانية ونتائجها المروعة على البشر ، واثر الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات، والصراع الأيدولوجية مع النظام الاشتراكي الذي اتسع منهاج تطبيقه في العالم .

ألا ان النظام الاشتراكي الذي كان احد عوامل جموده رغم النتائج الباهرة التي حققها في أول بدايته ، انه ظل يفتقد إلى عوامل الديناميكية المحفزة لتطور صيرورته ، إضافة إلى التمسك الأيديولوجي ببعض العوامل التي تتغير عبر الزمن، كما التعويل على الثورة العمالية العالمية ، متناسيتا تلك الطروحات أدوات الفكر البديل في تذويب عناصر إخراج تلك التناقضات التي تقوض ذلك النظام ، من هنا انتهجت الصين المسار الاشتراكي في البناء الاقتصادي والاجتماعي الخاص بها والذي يتلاءم مع واقعها الفلاحي والعمالي ، ألا أنها ظلت تعاني من التعقيدات نتيجة وضعها المملوء بعوامل الضغط من التعداد السكاني الهائل إلى التخلف والفقر والحاجة إلى الموارد المالية ،ناهيك عن الصراع الأيدولوجي وتكاليفه الاقتصادية[*] ، من هنا جاءت رؤية (دنغ هيساو بينغ) في إصلاح الاقتصاد الصيني لكن بمعايير املتها الحاجة والإرادة الصينية بعيدا عن الطروحات النظرية في الليبرالية ، بل بما تراه الصين احد أدوات تعزيز تحقق المسار الاشتراكي الذي يتضمن الارتقاء بقوى وعلاقات الإنتاج . من هنا سعت الصين إلى انتهاج خط ثالث ، يمكن تلخيص مساره ، بانه محاولة للبحث عن بديل (للتاريخ الموجه) أي بديل عن الاستعمار الحديث ، والاشتراكية السوفيتية ، وحاليا الليبرالية الجديدة المعولمة ، اذ رفضت الصين كل هذه النماذج ، فكان نظام (السوق الاشتراكي) الذي يهدف أيضا إلى إنقاذ الاشتراكية من التخريب الذي

---

[1]()- فراسوا اوتار و كارلوس تابلاند ، الاشتراكية واقتصاد السوق ، تجارب (الصين وفيتنام وكوبا) وأخرون ، ترجمة محمد البارودي -الحداوي ، مكتبة مدبولي القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص١١ .

[2]()-نفس المصدر ، ص١١ .

(*)- لم تحضى الصين بموقعها في الهيئات الدولية (هيئة الامم المتحدة وبقية هيئاتها) الا منتصف السبعينات نتيجة ضغط الولايات المتحدة التي تربط تمثيل الصين بحكومة بنين (البرجوازية) ، للمزيد راجع : داود تلحمي ، الصين من التخلف الى الانطلاق ،

أحدثته الثورة الثقافية في تاريخ الصين الحديث، وكذلك غزو رأسمالية العولمة ، وهي بذلك تحاول الجمع بين نظامين اقتصاديين اجتماعيين ، لم يحدث بينهما تجانس من قبل ،مستندة إلى نتائج الثورة الصينية التي رسخت أيدولوجية المساواة والتضامن والعدالة الاجتماعية ، كما أنها أقامت دولة تنظم شؤون الحياة وتعيد توزيع الثروة[١] . وتتعمق مصداقية هذا الاتجاه من خلال ، ما برهنت عليه التجارب العملية التي مرت بها البلدان الاشتراكية سابقا وتحولها ، ففي الواقع ان (السوق) لا تقوم وحدها بشكل مجرد عن لوازمها ، فهي ما ان تستقر حتى تأخذ في تكييف وعي الأشخاص وفي تغيير بنى الدولة ، والتأثير على الحقل الاجتماعي – الاقتصادي ، وهي تولد الفساد والرشوة وكل أشكال الظلم ، كما تولد أضراراً أخرى منفصلة عن مراقبة الدولة[٢] ، لكن ارث الدولة الصينية وأيديولوجيتها في بناء مؤسسات الدولة والأفراد مكنت من كبح الجماح المتطرفة للسوق وأبقتها (كآلية) دون ان تتحول إلى أيديولوجية سياسية اجتماعية .من هنا تم النظر إلى التجربة الصينية تلك من زوايا مختلفة انعكست في عناوين متعددة من مثل " نموذج الصين "و" طريق الصين "و" تجربة الصين " . وهناك نظرة مشتركة حول تلك التجربة واستراتيجيتها التنموية السليمة على نطاق واسع منذ الإصلاح والانفتاح ، والتي ترد في أراء بعض المهتمين بالتجربة الصينية بانها تمتاز بأربعة خصائص رئيسية هي[٣] :-

١- من حيث الملكية ، سيادة الملكية العامة وهي الغالبة بينما تتطور الملكيات المتنوعة الأخرى.

٢- التخصيص للموارد ، ينفذ تخصيص الموارد على قاعدة نظام السوق ، إلا أن رائد ذلك التوزيع هو الدولة ومؤسساتها .

٣- تنفيذ التوزيع وفقا للعمل بوصفه العامل الرئيس ،وتعايش أنواع أخرى من التخصيص.

٤- تنسيق التنمية المحلية والدولية ،وتنفيذ الاعتماد على الذات مع تأكيد الانفتاح.

ان وجود هذا النموذج المتفرد والمعروف بـ "اقتصاد السوق الاشتراكي" المطبق في بلد نامي ، والذي بدأت الصين في اتباعه منذ تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح ،حيث تتفاعل يد السوق الخفية ويد الحكومة الظاهرة في سياسات الاقتصاد الكلي . وقد استطاعت الصين من خلاله تحقيق التناغم الاجتماعي، وتوزيع المنافع بين النظم الاجتماعية المختلفة، والمشاركة في الوقت ذاته في حركة العولمة

---

[١]- لين تشون ، الاشتراكية واقتصاد السوق ، تجارب (الصين وفيتنام وكوبا) سمير امين واخرون ، ترجمة سعد الطويل، مكتبة مدبولي القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢٢ .

[٢]- فراسوا اوتار كارلوس تابلاند ، ، مصدر سابق ، ص١٧ .

[٣]- فايزة كاب ، المركز العربي للمعلومات ،"التجربة الصينية "مناقشات وأراء خبراء سياسيون صينيون ودوليون 15\03\2010No: 2009\PRS\2326 :، على الشبكة العنكبوتية enlandent.weebly.com/uploads/1/2/8/3/12831880/1_25.doc،

الاقتصادية عالميا[١]. كما ان نجاح ذلك النموذج إعتمد على استراتيجيات وسياسات قابلة للتكيف ، فحيث تبرز مجموعة من المشاكل بعد حل مجموعة سابقة منها ، يكون هنالك ابتكار لسياسات واستراتيجيات جديدة ، وتتضمن هذه العملية ما أطلق عليه (جوزيف ستكلتز) "الإبداع الاجتماعي"، حيث يشير إلى ،(أدركت الصين أنها لا تستطيع ببساطة أن تحاكى المؤسسات الاقتصادية التي صادفت النجاح في بلدان أخرى ، كما أدركت أن ما نجح في أماكن أخرى من العالم لا بد وأن يتكيف على الأقل مع المشاكل الفريدة التي تواجه الصين) [٢] .

لقد أحرزت الصين تقدماً مطرداً في عمليات التصنيع والمعلوماتية والتمدين وبناء الاقتصاد الموجه في آلياته ومندمج مع العالم ، وتتقدم عملية البناء الاشتراكي في جميع المجالات ، كما حققت الصين قفزة تاريخية ، من الحاجة لتوفير الأغذية الكافية للشعب ، إلى حياة ميسورة له بصورة عامة ، وارتفع نصيب الدخل الفردي على المستوى العالمي من نسبة ٢٤.٩٪ في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٦.٨٪ في عام ٢٠١٠ ، بالإضافة إلى ذلك حققت الصين تحولاً تاريخياً من الاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد السوق الاشتراكي الديناميكي، وتم تشكيل نظام اقتصاد أساسي يتخذ الملكية العامة كقوام رئيسي مع تطوير الملكيات الأخرى ، ويتعزز دور السوق الأساسي في توزيع الموارد، ويتحسن نظام الضبط والتحكم الكلي، وتتقدم تدريجياً عملية بناء نظام الضمان الاجتماعي الذي يغطي السكان في المناطق الحضرية والريفية، وتتطور عملية البناء الثقافي والتعليمي والعلمي والتكنولوجي والصحي والرياضي وغيرها من البرامج الاجتماعية على نحو شامل[٣] .

ثانيا: السياسات الاقتصادية في جمهورية الصين لمجابهة آثار الصدمات الخارجية.

أثرت الأزمة العالمية تأثيرا عميقا في قطاع الاقتصاد الحقيقي الصيني[٤] ، نتيجة تأثر مجموع الطلب الكلي في جزئيه الخارجي والداخلي في اقتصادها ، أما اثر القطاع المالي ولكونه لم يكن يتعامل

١- جيهان الحديدي، دروس بكين، النموذج الصيني لمواجهة الأزمة المالية العالمية، كسياو كسيلي و بيليانج هو، http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2189.aspx

٢()-جوزيف ستجليتز، الصين والنموذج الاقتصادي الجديد، ترجمة: أمين على، بروجيكت سندي كيت، إبريل ٢٠٠٧.

٣()- وزارة الخارجية الصينية ، مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة ،الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين ، ٦ سبتمبر عام٢٠١١ ،ص٣، http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t864256.htm

(4)-Liqing Zhang ,China's Policy Responses to the Global Financial Crisis: Efficacy and Risks , www.die-di.de/fileadmin/_migrated/content_uploads/Berlin_workshop_090831.pdf,p1.

بالمشتقات المالية بصورة واسعة ، فقد نجى من الدمار الذي عاشته الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصادات المتقدمة في واربا[١] . مما جعل اثر الأزمة في القطاع المالي ناتجة عن تأثير مؤسسات القطاع الحقيقي ، وبالذات التصديرية منها والمتأثرة بانخفاض الطلب الكلي ، إذ تأثر الاقتصاد الصيني بالمرحلة الثانية من أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ، أي الركود العالمي ومع أول انكماش في التجارة العالمية خلال ٣٠ سنة في أواخر عام ٢٠٠٨ انهارت صادرات الصين التي تمثل ما يقرب من ٣٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي ، ونحو ثلث نموها الاقتصادي السنوي[٢] . فقد أدى انهيار التجارة إلى خفض معدل النمو بنحو ٣ نقاط مئوية عام ٢٠٠٩. كما انخفض معدل نمو القيمة الصناعية الصينية بنسبة ١٤ نقطة مئوية في عام ٢٠٠٩، اذ بلغت ٣.٨٪. بعد ان كانت من ١٧.٨٪ للأعوام قبل ٢٠٠٩ ، وكان ذلك ناتج عن انخفاض الطلب المتأثر بانخفاض الصادرات بنسبة ٣.١ نقطة مئوية في حين انخفض الطلب المحلي بنسبة ١٠.٩ نقاط مئوية[٣] ، وبالرغم من التأثيرات الحادة لتراجع الصادرات الصينية ، ألاان الكثيرين يعتقدون ان الأزمة المالية العالمية تعنى أيضا فرصة للصين لتحديث هيكلها الاقتصادي وزيادة نفوذها في الشؤون الدولية[٤] ، فقد انعكست طبيعة إدارة العملية الاقتصادية في الصين وتوسع الاندماج العالمي ، ان تطالب بلدان العالم النامي والمتقدم من الصين عدم السماح لانخفاض معدلات نمو ناتجها القومي إلى مستويات تهدد الاقتصاد العالمي وتعمق الركود العالمي ، ففي جانب الطلب الصيني على المواد الأولية وغيرها الذي يشكل نسبة لا تقل عن ٥٠٪ من الطلب العالمي من جانب ، ومن جانب آخر التأثير في سلاسل العرض السلعي العالمي الذي استحوذت فيه الصين على حيز كبير ، وكلاهما يتعلقان بالجانب الحقيقي من حركة الاقتصاد العالمي الذي يتبع اتجاهاته حركة المال العالمية وأسواق الأصول والمال ، التي تتحسس بشكل كبير في اطار توقعات حالة الاقتصاد في جانبي الطلب والعرض ، ووفق معطيات حالة الاقتصاد الصيني وشركائه التجاريين وأثار الأزمة العالمية ،يجب ان يتوافق اتجاهين لحل نتائج تلك الأزمة على صعيد الاقتصاد الصيني وكذلك العالمي والمتمثلين بتفاعل :-

١- اثر العلاقات التجارية الواسعة بين الصين والبلدان النامية منها ، والصاعدة على وجه الخصوص حيث يشكل حجم علاقاتها التجارية معه ما يقارب ٥٠٪ من الصادرات والاستيرادات .

---

[١]()- ليندا يويه ، الصين اقوى ، مجلة التمويل والتنمية ٢٠١٠ ، ص ٨ .

[٢]- ليندا يويه ، الصين اقوى ، مجلة التمويل والتنمية ٢٠١٠ ، ص٨ ص٩ .

(3)-Liqing Zhang , OP,tic,p1-2.

[٤]- السياسة الخارجية للصين تعكس تركيزها على الاقتصاد، جريدة الشعب اليومية اون لاين ، بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٢

http://arabic.people.com.cn/31664/6612173.html

٢- علاقة حركة الأموال العالمية والبلدان النامية ، والصاعدة التي تعد اخصب سوق للتعاملات المالية الدولية على وجه الخصوص.

ألا ان حالة الاقتصاد العالمي تحدث اثرين متناقضين كنتيجة عن الآثار اللاحقة للازمة العالمية ، وبما يعقد اتجاهات الحل بالنسبة للاقتصاد الصيني ، فحيث يعني مزيد من الإنتاج في الصين وحفز طلبها على مخرجات البلدان النامية والصاعدة احد عوامل تخفيض مثبطات الاقتصاد العالمي ، بينما علاقات العالم المتقدم والبلدان الصاعدة هي علاقات مالية مهمة في أسواق المال، وبالتالي فان تحاشي مزيد من الركود العالمي ، يجب ان يتم من خلال تلاقى عمليات توليد الفوائض المالية في الاقتصادات المتقدمة مع توسع الإنتاج في الصين ، ألا ان الاختلالات الهيكلية المالية في البلدان المتقدمة والتي تعكسها أزمات الديون السيادية التي تكبح الطلب تحول دون توافق ذلك الاتجاه ، من هنا ، تعيد الصين النظر في أهمية الطلب المحلي كمحرك لاقتصادها بدلا من الصادرات الأكثر تقلبا[١] كأحد الخيارات المتاحة لذلك الاقتصاد ، والذي يتزامن مع التخطيط بعيد المدى فيها ،حيث هدف التنمية نهاية القرن العشرين الذي يلبي مستوى معتدل من التقدم ، وبناء دولة متقدمة في القرن الواحد والعشرين ذات المجتمع الديمقراطي المرفه[٢] ، وعلى الرغم من بعض المخاطر الاقتصادية التي تتعلق بالتضخم وتأثيراته في متغيرات الاقتصاد عند التحركات غير المحسوبة . كما لم تغفل الصين أدوات توسيع الطلب الخارجي من خلال آليات تتسق مع ارتباطاتها التجارية وحركة الاقتصاد العالمي ، وكان ذلك من خلال إرساء التعاون على الصعيد الدولي في السياسات الكلية كإمرا ضروريا .

من هنا اتخذت الصين مجموعة من الإجراءات التي تصب في الجانب المالي والنقدي ، إضافة إلى إجراءات تعزز موقعها الاقتصادي العالمي الذي يوسع أفاق تطور اقتصادها عبر العالم ، والذي تضمن في احد جوانبه السعي إلى تغيير موقع عملتها عالميا كعامل محفز للطلب على اقتصادها ، فانطلاقا من الاتفاق مع مجموعة (أسيان) بالتسديد من خلال عملة (الريميني – اليوان الصيني) ،توسع هذا الاتجاه مع بعض اقتصادات الشرق الأوسط وأفريقيا ، كما وسعت اتفاقات التعاون مع بلدان الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية ،إلى توسيع نشاط مجموعة (البريكس) والحوار والتعاون مع أفريقيا والشرق الأوسط . وتجاوز الأمر اكثر من ذلك من خلال طرح مؤسستين ماليتين تسعى الأولى منها لتسهيل

---

[١]- ليندا يويه ، الصين اقوى ، مجلة التمويل والتنمية ٢٠١٠ ، ص ٩ .

(2)-PeoplisReboblic of China, The Training center of ministry of commerce, China – Iraq Seminav for Economic and Ademonstrative officials, Reading Materisl Beijing , 2004, P.1.

التجارة ، بينما الثانية تسعى لأنشاء صندوق يستثمر في البنى الأساسية في البلدان النامية والصاعدة ، لقد توجت الصين اتجاهات معالجة اقتصادها والمساهمة في تعزيز الاقتصاد العالمي في ان اصبح اليوان احد مكونات وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي[1] ، مما يوسع تدويل عملة الصين لتصبح منافسا للدولار الأمريكي .

وهنا يمكن تناول السياسات الاقتصادية لمجابهة آثار صدمة الاقتصاد الصيني في اطار مسارين أساسيين هما :-

اولا - : مسار السياسات الداخلية

حيث يتضمن هذا المسار السياسات المالية والنقدية التي تؤثر في متغيرات الاقتصاد المحلي والتي يمكن تناولها من خلال :-

(١)- السياسات المالية

استجابة السياسات الكلية في الصين بفاعلية للتعامل بشكل أفضل مع الصدمات الخارجية في سياق الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي في البلدان المتقدمة، ففي نوفمبر ٢٠٠٨، أعلنت الحكومة مزيج من السياسات الاقتصادية الكلية التي تكملها بعض السياسات الصناعية، وكان على راسها حزمة من الحوافز المالية التي بلغت ٤.٠ تريليون يوان أو ما يعادل (٥٨٥ مليار دولار) لمواجهة انخفاض الطلب الخارجي والتي مددت لغاية ٢٠٠٩-٢٠١٠ [2] ،بهدف تحفيز الطلب المحلي من خلال تعزيز الإنفاق العام ،والذي يعكس بدوره اتجاهات التنمية والإصلاح الوطني، أذ أن معظم هذه الأموال قرر لها ان تتجه إلى شبكة النقل، والبنية التحتية الريفية وإعادة الإعمار بعد الزلزال الذي ضرب اقليم سيشوان[*]،وغيرها من الخدمات الاجتماعية ،وإلى جانب الزيادة في النفقات الحكومية ، كان هنالك اتجاه لخفض الضرائب المحتملة، بما في ذلك إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وخفض الضرائب

[1] -صندوق النقد الدولي ، الصندوق يضيف اليوان الصيني إلى سلة عملات حقوق السحب الخاصة ، اخبار الصندوق ، الشبكة العنكبوتية :-https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/09/29/AM16-NA093016IMF-Adds-Chinese-Renminbi-to-Special-Drawing-Rights-Basket

[2]()- ليندا يويه ، الصين اقوى ، مجلة التمويل والتنمية ٢٠١٠ ، ص ٩ .

(*)- تعرضت مقاطعة سيشوان إلى اكبر زلزال بلغت قوته (٧,٥) ريختر ، والذي تطلب انفاق كبير لإعادة أعمار ذلك الإقليم

التجارية، وزيادة معدل الخصم للتصدير ، وخفض عتبة ضريبة الدخل الفردية، وفي ٥ مارس ٢٠٠٩،و خلال المؤتمر الوطني (مجلس الشعب) السنوي، وعد رئيس مجلس الدولة (هو جينتاو) ، بانه يمكن أن يتم الإعلان عن مزيد من إجراءات التحفيز المالي في ما اذا اتجهت الصادرات نحو التدهور اكثر ، ويوضح الجدول (٣) اتجاهات دفعات التحفيز المالي الذي أقرته الحكومة الصينية .

الجدول (٣)

اتجاهات الأنفاق التحفيزي في الصين

تسلسل	مجال الأنفاق	المبلغ باليوان/ مليار
١	بناء مساكن للأسر الحضرية ذات الدخل المنخفض	٢٨٠
٢	زيادة الأنفاق على البنية التحتية الريفية وزيادة الدخل في المناطق الريفية	٣٧٠
٣	النفقات في بناء شبكة النقل	١٨٠٠
٤	زيادة الاستثمار في الخدمات الطبية والثقافية والتعليم	٤٠
٥	زيادة الأنفاق على الحماية البيئية	٣٥٠
٦	الابتكار التقني وإعادة الهيكلة الاقتصادية	١٦٠
٧	إعادة أعمار منطقة سيشوان بعد الزلزال	١٠٠٠
	المجموع	٤٠٠٠

المصدر: لجنة الاصلاح الوطنية الصينية للتنمية ،

LiqingZhang , China's Policy Responses to the Global Financial Crisis: Efficacy and Risks , www.die-gdi.de/fileadmin/_migrated/content_uploads/Berlin_workshop_090831.pdf,p3.

كما عملت الصين (وفي اطار) هذا التحفيز المالي إلى تفعيل اتجاهات تعاضد الجوانب المالية والنقدية في خطط التحفيز تلك ، فكانت مصادر تمويلها تتوزع بين الحكومة والمصارف الحكومية الرئيسة ، وبما يحافظ على المعروض النقدي ، فكانت مصادر تمويل حزمة التحفيز تلك من خلال[1] :-

١- تقوم الحكومة المركزية بتمويل ربع حزمة(٤) تليرون يوان، على شكل منح مباشرة، ودعم لأسعار الفائدة ، والحقن المباشر لرأس المال المسجل لمشاريع الحكومة المركزية .

٢- يتم ترتيب المزيد من العجز في الميزانيةالعامة ، ويتم تمويله عن طريق إصدار السندات الحكومية وبنسبة يصل فيها عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٣٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة مع ٠.٦٪ في ٢٠٠٨ .

(1)-Liqing Zhang ,OP,cit, p3.

٣- تقوم الحكومة المركزية بإصدار السندات نيابة عن الحكومات المحلية ، لتحاشي التأثير على القروض قصيرة الأجل للمشاريع المحلية التي تمولها تلك الحكومات .

٤- بنوك الإقراض ستكون المصدر الرئيسي لإقراض الحكومات المحلية.

كما استمرت اتجاهات الأنفاق المعزز للطلب المحلي الداخلي من خلال :-

١-التأثير في مستويات الأنفاق الفردي . وحيث يتسم المجتمع الصيني بالادخار العالي الذي ينعكس في خفض الطلب المحلي .ولتخفيض تأثير الادخار الاحترازي للموطنين ، أضافت الصين ١٢٥ مليار دولار للأنفاق على الرعاية الصحية في أواخر عام ٢٠٠٩ وبما يغطي ٢٠٠ مليون مواطن لا يغطيهم التامين كخطوة أولى نحو تحقيق التغطية الشاملة عام ٢٠٢٠ ، كما أضافت الصين نحو ٤٠٠ مليون دولار إلى المعاشات [١] .

٢- تضمنت الخطة الموضوعة لتعويض تراجع الصادرات، وتعزيز الطلب المحلي تنشيط قطاع العقارات لضمان استقرار الثقة فيه ، وأعلنت الحكومة أنها ستنفذ سياسة تشغيل نشطة وخصصت لها ٤٢ مليار يوان[٢].

٣- – العمل على مشروع تحسين شبكة السلامة الاجتماعية، والذي ستنفق عليه الدولة ٢٩٣ مليار يوان، كما وضعت الدولة برنامجا يستمر حتى عام ٢٠٢٠ لإصلاح وتطوير نظام التعليم , وذلك لطبيعة هكذا برامج التي لا يمكن ان تكون قصيرة الأمد، كما اعتمدت خطة إصلاح الرعاية الصحية , والتي قرر الأنفاق عليها بمقدار ٨٥٠ مليار يوان إضافية خلال الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٢[٣].

٤- سمحت الخطط الموضوعة بتنفيذ الأنفاق بسرعة ، ووفرت وظائف في مجال الطرق والسكك الحديدية لبعض ملايين العمال الذين تم تسريحهم من المصانع الموجهة إلى التصدير[٤] .

٥-عمدت الحكومة الصينية إلى سياسة تحفيز الاستهلاك في المناطق الريفية، وبالفعل تجاوزت معدلات الاستهلاك في المناطق الريفية مثيلاتها في المناطق الحضرية عام 2009 ،خصوصا وان عدد الفلاحين في البلاد يبلغ اكثر من ٨٠٠ مليون نسمة فانهم يخلقون سوقا كبيرا[٥] ، كما قامت البنوك الزراعية

---

(١)- ليندا يويه ، الصين اقوى ، مجلة التمويل والتنمية ٢٠١٠ ، ص ٩ .

٢-سفير دولة الكويت : الحكومة الصينية وضعت الخطط والسياسات لمعالجة الوضع الاقتصادي الصعب وحفز الاقتصاد الصيني،جريدة الشعب اليومية اون لاين ،بتارخ ٢٠٠٩/٣/١١ على الشبكة العنكبوتية ، http://arabic.people.com.cn/31664/6611639.html

٣- نفس المصدر .

٤- ليندا يويه ، الصين اقوى ، مجلة التمويل والتنمية ٢٠١٠ ، ص ٩ .

٥ - وزير: الصين تتوقع نموا نشطا فى الاستهلاك بالرغم من الركود العالمى ، جريد الشعب اليومية اونلاين،بتاريخ ١١-٣ ٢٠٠٩ http://arabic.people.com.cn/31664/6611368.html

بتمويل مشروعات البنية الأساسية في المناطق الريفية ، وتطوير منتجات ائتمانية جديدة خاصة بقطاع الزراعة[١]، وفي الاطار ذاته تسعى الصين لإقامة متاجر بقالة تتمتع خدماتها بمعايير موحدة في جميع القرى خلال خمسة أعوام ،ومساعدة الفلاحين في بيع منتجاتهم ، أما في المدن ، فستعمل الحكومة على تسريع صناعة الخدمات وتوفير خدمات ملائمة لجميع المجتمعات الحضرية والأسر ، بالإضافة إلى ذلك ستطور الصين أشكال متنوعة من الخدمات التجارية وستعزز الاستهلاك بشكل اكبر بين سكان الحضر[٢] .

(٢) السياسة النقدية :

وكاستجابة للصدمة الخارجية فقد اعتمدت الصين في الجوانب النقدية سياسات توسعية ، أخرجتها من اطار السياسات النقدية المتحفظة التي اعتمدت بعد ٢٠٠٣ ، وتحولت السياسة النقدية في نوفمبر تشرين الثاني عام ٢٠٠٨إلى سياسة متساهلة ، إذ تصرف البنك المركزي في الصين مبكرا وبداء بخفض سعر الفائدة الأساسي في أغسطس ٢٠٠٨ ، واخذ بتخفيضه من ٧.٤٧٥ % إلى ان بلغ ٥.٣١٪ وفق احدث تخفيض استمر حتى ٢٠١٠[٣]، كما تمت إزالة السيطرة على حصص الإقراض من قبل البنوك التجارية ، والذي سهل ضخ كمية كبيرة من السيولة في النظام المصرفي ، وسعيا في التأثير على أزمة الائتمان وتشجيع البنوك على زيادة الإقراض، أعلنت السلطات عن سلسلة من التدابير الرامية إلى تسريع عملية لتطوير ضمان القروض وخدمتها ،كما قررت السلطة النقدية تخفيف الرقابة على قروض الرهن العقاري من اجل تحفيز المقيمين لشراء العقارات ، ونتيجة لذلك ارتفع المعروض النقدي، إضافة إلى الإقراض البنكي في الصين بسرعة في النصف الأول من العام ٢٠٠٩[٤] ،وقد تلقى الائتمان دفعة كبيرة نتيجة اعتماد (¾) التحفيز المالي في الصين على المصارف المملوكة للدولة ، كما اتخذت السلطات النقدية مجموعة من الإجراءات لتعزيز سيولة الاقتصاد من خلال عدة خطوات تمثلت في[٥]:-

---

[١]()- جيهان الحديدي، دروس بكين، النموذج الصيني لمواجهة الأزمة المالية العالمية، كسياوكسي لي وبيليانج هو،
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2189.aspx

[٢]()- وزير: الصين تتوقع نموا نشطا فى الاستهلاك بالرغم من الركود العالمى ، جريد الشعب اليومية اونلاين،بتاريخ ١١-٣ ٢٠٠٩ http://arabic.people.com.cn/31664/6611368.html

[٣]()- ليندا يويه ، الصين اقوى ، مجلة التمويل والتنمية ٢٠١٠ ، ص ٩ .

(4)-Liqing Zhang , China's Policy Responses to the Global Financial Crisis: Efficancy and Risks , www.die-gdi.de/fileadmin/ migrated/content uploads/Berlin workshop 090831.pdf,p3.

[٥]()- ليندا يويه ، الصين اقوى ، مجلة التمويل والتنمية ٢٠١٠ ، ص ٩ .

١- تم منح قروض بنحو(١.٤٦) ترليون دولار(٩.٩٥)ترليون يوان خلال عام ٢٠٠٩ ، على ان يتم اصدر(١.٠٩) ترليون دولار(٧.٥)ترليون يوان كائتمان عام ٢٠١٠ ، ونتيجة لذلك نمى عرض النقد بحوالي ٣٠٪ .

٢- أصدرت المصارف الكبرى في الصين استحقاقات مالية إضافية قيمتها(١١)مليار دولار عام ٢٠١٠ لتعزيز قاعدة رأسمالها .

٣- اشترى صندوق الثروة السيادي في الصين ، وهو مؤسسة استثمار حكومية صينية ، حصص في البنوك الأربع المملوكة للدولة بما في ذلك نصف بنك الصين الزراعي مما وسع طاقاتها الائتمانية والتي تصب في توسيع عرض النقد .

ويمكن إيضاح التغير في بعض المتغيرات النقدية للـ(ستة اشهر من عام ٢٠٠٩) كما في الجدول (٤) .

جدول(٤)

تغيرات عرض النقد والائتمان للنصف الأول من عام ٢٠٠٩

المتغير	كانون/٢	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران
نمو عرض النقد M1	٦.٧	١٠.٩	١٧.٠	١٧.٥	١٨.٧	٢٤.٨
نمو عرض النقدM2	١٨.٨	٢٠.٥	٢٥.٥	٢٦.٠	٢٥.٧	٢٨.٥
الائتمان	١٦٢٠	١٠٧٠	١٨٩٠	٥٩١.٨	٦٦٤.٥	١٥٣٠
نمو الائتمان	٢١.٣	٢٤.٢	٢٩.٨	٢٩.٧	٣٠.٦	٣٤.٤

المصدر: بنك الشعب الصيني

LiqingZhang , China's Policy Responses to the Global Financial Crisis: Efficacy and Risks , www.die-gdi.de/fileadmin/_migrated/content_uploads/Berlin_workshop_090831.pdf,p3

ونظرا لارتفاع سعر الفائدة الصيني بالمقارنة مع معدلات الفائدة في جميع الاقتصادات المتقدمة التي خفضت أسعار فائدتها لمستويات لا تتجاوز في أعلاها (١.٥ %) ، فان حساب راس المال الصيني تحصل على تدفقات عالية من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ، وقدرت الأموال التي تدفقت إلى الصين لما يقارب ٢٠٠ مليار دولار مما رفع احتياطات الصين إلى أرقام قياسية بلغت ٢.٤ ترليون دولار

ثلثاها بالدولار الأمريكي ، كما كان احد أسباب ذلك التدفق هو خفض قيمة اليوان الصيني وربطه بالدولار الأمريكي عام ٢٠٠٩[١] .

ثانيا :مسار السياسات على الصعيد الخارجي .

تملي طبيعة الاقتصاد الصيني ان تشمل الحلول لاقتصادية (في تحفيز الطلب الكلي) الاطار الدولي إضافة إلى المحلي في جانبين ، حيث من جانب ان الاقتصاد الصيني هو الدائن الأول لموازين مدفوعات الكثير من البلدان المتقدمة مثل أمريكيا وبعض بلدان أوربا ، ومن جانب آخر تأثير توافر العملات الصعبة التي يمثلها الدولار في عموم الاقتصادات الصاعدة والنامية ومن ثم طلبها على مخرجات الاقتصاد الصيني ، من هنا كانت السياسات الخارجية تصب باتجاهات رئيسية ثلاث هي :-

الاتجاه الأول :التأكيد على تعزيز الانفتاح والوقوف بالضد من السياسات الحمائية على الصعيد الدولي التي بالضرورة تنعكس في الطلب الخارجي على الاقتصاد الصيني .

الاتجاه الثاني :أسناد مصادر ديون بعض البلدان ، وطرح اليوان الصيني كعملة سداد للمعاملات التجارية ، مما يخفض من ضغط الحصول على الدولار لإنجاز المعاملات التجارية مع الاقتصاد الصيني خصوصا للبلدان الصاعدة والنامية منها .

الاتجاه الثالث: دعوة منظمة بريكس ، وعلى رأسها الصين اعتماد مؤسسات تمويل للتجارة والتنمية وبخاصة نحو البلدان الصاعدة والنامية ، من خلال مؤسسات مالية تعد المنافس للمؤسسات المالية الدولية ، والذي يتكامل مع جانب حفز الطلب الكلي في اقتصادها مادام اقتصادها يستند للتجارة الدولية في جانبه السلعي بشكل أساس ، إضافة إلى المالي ، حيث ان حصة الصين في صندوق الطوارئ المقترح تتحمل ما يقارب نصف راس المال الأولي لذلك الصندوق .

ويمكن تناول تلك الخطوات عبر مجموعة من النقاط وكالاتي :-

١- قيام الصين بشراء الديون التي تمول تنشيط الاقتصادات في بعض البلدان الأوربية ، وهو ما حدث مع إسبانيا ، فبعد أزمة اليونان ، طرحت الصين أعلانا عاماً في مارس ٢٠١٠ فحواه أن اليونان لم تكن إلا جزءاً ظاهراً من جبل الجليد الذي سيعمل على تفشي وانتشار الأزمة المالية في بلدان أوروبية أخرى

[١] - ليندا يويه ، الصين اقوى ، مجلة التمويل والتنمية ٢٠١٠ ، ص ٩ .

،وبمجرد ما تم وضع خطة لإنقاذ ومساعدة اليونان فإن الصين قامت وبصورة شكلية للغاية بشراء سندات عامة جديدة في إسبانيا[١]. وهو ما يعكس مدى القدرة التي تتمتع بها الصين في استغلال مكانتها كدائن رئيسي لما بعد الأزمة من جانب ، ومن جانب آخر العمل على كبح عوامل تعميق الأزمة العالمية التي تضر في جانب منها بالاقتصاد الصيني .

٢- عمدت الصين بعد الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ ،في إجراء تسويات التجارة البينية مع جيرانها في المحيط الإقليمي على أساس العملات المحلية ،كما تم توسيط (اليوان) كعملة في تلك العمليات ، وهوما جعل البعض يذهب إلى أن هذه الخطوة بمثابة تأهيل لطرح اليوان الصيني كعملة دولية على المدى المتوسط والطويل[٢] ، ونظرا لاتساع حجم تجربتها ، فقد حققت تسوية المعاملات التجارية عبر الحدود باليوان طفرة منذ ان بدأت في عام ٢٠٠٩ ، وبلغ حجم تلك التسويات في العام ٢٠١١ حوالي ٨٪ من مجموع تجارة السلع والخدمات الصينية ، كذلك يشهد إصدار السندات المقومة باليوان (التي يطلق عليها سندات – ديم سام) في منطقة هونك كونك الصينية الإدارية الخاصة ارتفاعا متزايدا ، أذ ازداد من الفترة ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١ بمقدار ثلاثة أضعاف وبلغ مستوى قارب الـ(١٠)مليار دولار[٣] .

٣- وفي اطار سعيها لتعزيز تعاملاتها التجارية مع العالم ، خصوصا منه النامي ، فقد طرحت الصين في اطار منظمة بريكس التي تضم كل من (الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب افريقيا) أنشاء منظمتين لتدعيم التجارة والتنمية بين هذه البلدان وبقية البلدان النامية ، فخلال قمة "بريكس" بالبرازيل التي عقدت في (الأربعاء ١٦ يوليو/ تموز٢٠١٤) اعلن عن توقيع اتفاقية بإنشاء كيانين ماليين موازيين للبنك والصندوق الدوليين ،الأول بنك للتنمية برأس مال مبدئي قدره ٥٠ مليار دولار ، تساهم كل دولة فيه بحصة قدرها ١٠ مليار دولار ، ويستهدف زيادة القروض الممنوحة للدول النامية لمساعدتها في تنفيذ مشاريع البنى التحتية ، وكان من المقرر أن يبدأ البنك في تقديم قروضه في عام ٢٠١٦ ، أما المؤسسة الثانية فهي "صندوق الطوارئ أو الأزمات" ويبلغ رأسماله ١٠٠ مليار دولار ،تتحمل الصين منه ٤١ ملياردولار، و١٨ مليار دولار لكل من الهند والبرازيل وروسيا ،أما جنوب أفريقيا فحصتها ٥ مليارات دولار. وقد أعلنت "بريكس" مجموعة من الأهداف لهذا الصندوق ،منها تجنب ضغوط السيولة قصيرة الأجل ، ودعم التعاون بين دول "بريكس" وتعزيز شبكة الأمان المالية العالمية [٤].

---

[١] -انطوان برونيه ، جون بول جيشار، الإمبريالية الاقتصادية .. التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية ،عرض وتحليل اميل امين ،http://omandaily.om/?p=338414

[٢]()- الدلالات والآثار الاقتصادية لمؤسسات "بريكس" المالية ، بحث متاح على الشبكة العنكبوتية http://www.arabi21.com/story/762964

[٣]()-اسواربراساد ، لي ابيه ، هل يسيطر اليوان ؟ ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس ٢٠١٢ ص ٢٨ .

[٤]()- الدلالات والآثار الاقتصادية لمؤسسات "بريكس" المالية ، مصدر سابق .

٤- في اطار توسيع التعاون التجاري والاقتصادي الدولي قام الرئيس الصيني(هوجينتاو) خلال زيارته إلى خمس دول أفريقية وآسيوية في الفترة من ١٠- ١٧ /فبراير/٢٠٠٩، دعا المجتمع الدولي إلى مساعدة الدول النامية ، وخاصة الدول الأفريقية ،على تجاوز الصعاب التي تواجهها. كما تم توقيع أكثر من ٢٠ عقدا بين الصين والبلدان الخمس تغطى (الاقتصاد ،والتجارة ،والاستثمار ،وبناء البنية التحتية) كما قام بزيارة إوربا لنفس العام ،وأكد على ان العالم بحاجة إلى التعاون لتجاوز الركود الاقتصادي ،كما شهد توقيع ٣٨ اتفاقية تتجاوز قيمتها ١٥ مليار يوان (حوالى ٢.٢ مليار دولار أمريكي) ، ورأس وزير التجارة الصيني (تشند همينغ) فريق مشتريات الزيارة لأوربا، وقع عقودا قيمتها ١٣ مليار دولار أمريكي، وصرح كثير من المحللين إن الصين وعدت بمعارضة الحمائية التجارية وتظهر تحركاتها الأخيرة أنها تلتزم بتعهداتها بجدية[١].

لقد انعكست إجراءات الصين الاقتصادية المعاكسة لأثر الصدمة الاقتصادية الخارجية بان خففت من آثارها ، وبشكل متفوق عن البلدان المقارنة سواء النامية أو المتقدمة ، بالرغم من ان تحسن حالة الاقتصاد الصيني رافقها تراجع معدلات نمو الناتج القومي التي تعد خسائر لفرص اقتصادية للتقدم والتنمية ، ألا أنها ظلت علامات فارقة على صعيد كل اقتصادات العالم ، حيث ظلت موجبة ولنسب تفوق ٦٪ ، وهو ما يتفوق على اكبر الاقتصادات العالمية ، ويساند تلك القدرة هو معدلات البطالة التي تعبر عن صورة الانعكاس الأول لاضطرابات تغير الناتج في الاقتصادات السوقية ، وبقية المؤشرات الأخرى ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (٥) لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الصين للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٥ .

[١]()- السياسة الخارجية للصين تعكس تركيزها على الاقتصاد، جريدة الشعب اليومية اون لاين ، بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٢
http://arabic.people.com.cn/31664/6612173.html

جدول (٥)

بعض مؤشرات الاقتصاد الصيني للمدة (٢٠٠٨ -٢٠١٥)

السنة / المتغير	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
سعر الصرف	٦.٩	٦.٨	٦.٨	٦.٥	٦.٣	٦.٢	٦.١	٦.٢
الميزان التجاري	٣٤٨.٨	٢٢٠.١	٢٢٣.٠	١٨١.٩	٢٣١.٨	٢٣٥.٣	٢٦٢.٦	٣٨٤.٦
معدل التغير في الميزان التجاري	١٣.٢	-٣٦.٩	١.٣	-١٨.٤	٢٧.٤	١.٥	١١.٦	٤٦.٤
معدل نمو الصادرات	١٨.٩	-١٦.٤	٢٨.٣	٢٥.٢	٨.٢	٨.٣	٧.١	-٣.٧
معدل نمو الاستيرادات	٢٠.٨	-١٠.٢	٣٤.١	٣٢.٣	٦.٣	٩.١	٦.٦	-٩.٥
الحساب الجاري	٤٢٠.٥	٢٤٣.٢	٢٣٧.٨	١٣٦.٠	٢١٥.٣	١٤٨.٢	٢٧٧.٤	٣٣٠.٦
التضخم	٥.٩	-٠.٧	٣.٣	٥.٤	٢.٦	٢.٦	٢.٠	١.٤
البطالة	٤.٢	٤.٣	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١	٤.١
معدل نمو الناتج	٩.٦	٩.٢	١٠.٦	٩.٥	٧.٩	٧.٨	٧.٣	٦.٩
نسبة الدين الحكومي الى الناتج القومي	٢٧.٠	٣٢.٦	٣٣.١	٣٣.١	٣٤.٠	٣٦.٩	٣٩.٨	٤٢.٩

المصدر من أعداد الباحث بالاستناد إلى

-Unitd Nations, World Economic Situation and Prospects 2014. P 161 , P153,157.

- Kenoma- World Data Atles,https://knoema.com/atlas/Germany/topics/Economy,

- The World Bank, World Development Indicators (2003 – 2015). Web Site: http://data.worldbank.org/

تتوافق أرقام الجدول مع حالة الاقتصاد العالمي الذي لازال يعاني من ازمه هيكلية عميقة ، تضرب جذور النظام خصوصا بعد فورة المضاربات التي أوصلت برميل النفط لما يقرب من ١٤٤ دولار للبرميل قبل الأزمة ، وماله من آثار على أسواق المال والتجارة والاستثمار ، وتعبر الأرقام كذلك ان ارتباط الاقتصاد المستند الى علاقة التجارة السلعية مع العالم واثرها في بعض المتغيرات ، فبمتابعة معدلات تغير الميزان

التجاري الذي يتضمن حركة السلع والخدمات يمكن ملاحظة أزمة الركود الناتجة عن الأزمة المالية بشكل واضح في عام ٢٠٠٩ حيث انخفضت قيمة التغير في الميزان الى (-٣٦.٩) ثم عاودة التحسن نتيجة دفعات التحفيز التي اعتمدت في معظم اقتصادات العالم ، فيما عدا عام ٢٠١١ حيث لمحت بوادر أزمة الديون السيادية التي أثرت على حركة الاقتصاد العالمي ،واجبرت معظم البلدان المتقدمة لتمديد بعض إجراءات الحفز المالي خاصة النقدي منها ،اما معدل نمو كل من الصادرات والاستيرادات فيتوافق مع اتجاه خطوات التحفيز التي اتخذتها الصين داخليا وخارجيا ، فضلا عن وضوح أزمة الركود في عام ٢٠٠٩ على مستوى نمو كل منهما ،وتبين المدة ٢٠١٠ -٢٠١٣ تفوق نمو الاستيرادات عن نمو الصادرات والذي يمكن إرجاعه إلى اعتماد سياسة التنمية المستندة الى حفز الطلب المحلي بدل الصادرات ، والذي يعزز ذلك اتجاه نمو كليهما نحو السالب في عام ٢٠١٥ ، حيث انخفاض الاستيرادات فاق انخفاض الصادرات .ويؤكد هذا الاتجاه معدلات التضخم عبر تلك المدة يسانده اتجاهات ارتفاع الدين الحكومي كنسبة إلى الناتج القومي ، مع بقاء معدلات البطالة التي تغيرت بأعشار ثم عادت إلى الاستقرار بفعل سياسات التحفيز الداخلية .أما اتجاه قيمة الميزان التجاري والحساب الجاري فهي تفسر التحركات في تغير الصادرات والاستيرادات وحالة الاقتصاد العالمي الذي ترتبط معه الصين في جوانب اقتصادها التصديرية .

لقد دفعت السياسات الاقتصادية في الصين بهدف التخلص من آثار الركود العالمي وانتهاز الفرصة لتقديم عملتها كعملة احتياطي دولي ، ان دفعت بعض الكتاب الليبراليين مثل المؤلفين (أنطوان برونيه) والمؤلف (جون بول جيشار) ،اللذين (يبدو الامتعاض واضحا لديهما) ، والناجم عن انفلات زمام المبادرة الاقتصادية وما يلحقها من الاستقلالية من يد بلدان أوربا وأمريكا ، إلى الكتابة عن التجربة الصينية بعدائية تتنافى مع قيم الليبرالية التي ترى من حق أيا من يكن فرد أو مؤسسة من انتهاز أي فرصة في تحسين موقعه الاقتصادي والسياسي في العالم، وبدون أي ضابط أخلاقي او قيمي ، ان انتقدوا الصين بشدة ، وتقديمها من كونها نموذج يسعى لتعميم الشمولية الاقتصادية والاجتماعية في كتابهم الموسوم (الإمبريالية الاقتصادية .. التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية)، واللذين يطرحان فيه[1] :-

[1]()-انطوان برونيه ، جون بول جيشار ، الإمبريالية الاقتصادية .. التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية ،عرض وتحليل اميلامين، متاح على الشبكة العنكبوتية ،http://omandaily.om/?p=338414

١-يلفت المؤلفان إلى أننا نسينا أو تناسينا تاريخ الصين الشمولي ، ومجزرة ميدان السماء عام ١٩٨٩ ،كل ذلك لأننا لانريد أن نرى الصين اليوم في تلك الصورة الإيجابية لشريك لا غنى عنه والذي معه يتم إبرام العقود والصفقات المربحة للغاية . نحن لا نريد أن نرى أو نقتنع بأن المشروع الصيني يتمثل في السيطرة على العالم وتعميم طريقة التنظيم الشمولي عليه.

٢- ان السياسة الصينية مستمرة بشكل متناغم بحيث أنها تنتهي لتحقيق هدفها في الأجل الطويل الذي تم تحديده بطريقة جيدة ، ألا وهو إحلال الهيمنة الأمريكية بالهيمنة الصينية وإرساء قواعد الرأسمالية الشمولية في كل أنحاء العالم .

٣- إن الصين تعتمد على حمائية نقدية هجومية مما ينعكس بتوليد عجزاً خارجياً مستمراً وآخذاً في التزايد بصورة مزعجة في دول مجموعة السبع ، ونجد أن تخفيض قيمة العملة الصينية بالمقارنة بالعملات الرئيسية الأخرى هي جريمة ترتكب بفضل التدخلات الواسعة المتكررة والمتعمدة للحكومة الصينية في سوق الصرف، وفي نفس الوقت نجد أن البنك الشعبي الصيني (BPC) يقوم بعمليات شراء واسعة للسندات العامة خاصة الأمريكية ، وفي هذه الحالة فإن الأمر يتعلق بشراء أذون الخزانة أو السندات المستخدمة لتقوية التمويل العقاري. وهذه الحصص من رؤوس الأموال تظهر كأداة لحماية الاقتصاد الأمريكي الذي يتعين عليه تحت ضغط «جرينسبان»،أن يعوض العجز التجاري الهائل الذي يعاني منه وذلك من خلال تشجيع القطاع العائلي على الاستهلاك ،ومن ثم الاستدامة من ناحية ، وكذلك على الادخار من أجل إقراض الدولة من ناحية أخرى.

٤- يتحول التحليل لدى الكاتبين إلى اتهام الصين في تحميلها أسباب نشؤ الأزمة الأخيرة من خلال سياستها التجارية الخارجية ، اذ أدى توسع شرائها للدين الأمريكي المحفز لقطاع العقارات ،ان تقبل الولايات المتحدة بمزيد من العجز الجاري الخارجي .

الاستنتاجات والتوصيات .

١- تحقق فرضية البحث من خلال ما اتخذه الاقتصاديون عن الدور الفاعل للحكومة في جوانب تدخلها المالي والقانوني في التأثير الإيجابي في متغيرات الاقتصاد بعد الصدمة

٢- مكن كلا النظامين من تحجيم تطرف آلية السوق عند الصدمات الخارجية وإعادة تركيب عملها من خلال ما تحملته الحكومة من تكاليف مالية مجتمعية.

٣- مكن البناء الفكري والبناء القانوني والمجتمعي في كلا النظامين لتحويل الأزمة في اقتصاديهما إلى نطاق انطلاق أوسع من السابق ولم يكن لذلك ان يحصل لولا البناء الايدولوجي البعيد عن الرؤى السطحية لليبرالية السياسية والاقتصادية

التوصيات

يمكن للعراق ان يأخذ بأحد التجربتين، أو إيجاد توليفة فكرية بالأساس ومن ثم اقتصادية تمكن الاقتصاد العراقي على المدى المتوسط والطويل من التخلص من تخبطات الليبرالية الاقتصادية التي يعيشها ، فالمصالح القومية تتعلق بالجيل الحالي و الأجيال القادمة ولا يمكن سحق جيل على حساب جيل بهدف تمرير رؤية تحليلية في أداة المجتمع والاقتصاد .

المصادر

١. احمد الكواز ، السياسات التنموية ،جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،العدد الواحد والسبعون ، اذار –٢٠٠٨ ، السنة السابعة .

٢. نعمت الله نجيب واخرون ، مقدمة في الاقتصاد ، الدر الجامعية ، بيروت، ١٩٩٠ .

٣. إسماعيل صبري عبدالله ، التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧ .

٤. الدلالات والآثار الاقتصادية لمؤسسات "بريكس" المالية ، بحث متاح على الشبكة العنكبوتية

٥. الاقتصاد الالماني، موطن قوي للاقتصاد في سوق العالم . موقع حقائق عن المانيا، السفارة الألمانية في الاردن.
http://www.amman.diplo.de/Vertretung/amman/ar/seite__german__economy.html

٦. السياسة الخارجية للصين تعكس تركيزها على الاقتصاد، جريدة الشعب اليومية اون لاين ، بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٢

٧. ألكسندر رايسنبشلروكيمبرلي مورغان ، كيف خرجت المانيا منتصرة من أزمة اليورو ، ترجمة لمقالة منشورة في مجلة (Foreign Affairs) في شهر حيزان /٢٠١٣
http://berlinbeirutaxis.blogspot.com/2014/06/blog-post.html.

٨. انطوان برونيه ، جون بول جيشار ، الإمبريالية الاقتصادية .. التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية ،عرض وتحليل اميلامين، متاح على الشبكة العنكبوتية
http://omandaily.om/?p=338414،

٩. جوزيف ستجليتز، الصين والنموذج الاقتصادي الجديد، ترجمة: أمين على، بروجيكتسنديكيت، إبريل ٢٠٠٧.

١٠. جيفري فرانكل ، ترجمة مايسة كامل ،إعادة اكتشاف السياسة المالية في مجموعة الدول الصناعية ، متاح على الشبكة العنكبوتية .https://www.project-syndicate.org/commentary/focus-on-fiscal-policy-at-g7-by-jeffrey-frankel-2016-05/arabic

١١. جيهان الحديدي، دروس بكين، النموذج الصيني لمواجهة الأزمة المالية العالمية، كسياوكسي لي وبيليانج هو،

١٢. دانهونغ تشانغ ، وفاق بنكيران،ماهو سر نجاح الاقتصاد الألمانية .

١٣. داود تلحمي ، الصين من التخلف الى الانطلاق .

١٤. رضا محمد العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي ، مكتبة عين شمس ، مصر ، ١٩٩٦ .
١٥. سامي قدالو، المانيا اقتصاد السوق الاجتماعي، متاح على الشبكة العنكبوتية .
١٦. عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان ، الدخل القومي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩.
١٧. عبد علي كاظم المعموري، خضير عباس احمد النداوي، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأميركي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد العدد٤ السنة٢٠١٠ .
١٨. فايزة كاب ، المركز العربي للمعلومات ،"التجربة الصينية "مناقشات وأراء خبراء سياسيون صينيون ودوليون 15\03\2010No: 2009\PRS\2326 :"، على الشبكة العنكبوتية enlandent.weebly.com/uploads/1/2/8/3/12831880/1_25.doc،
١٩. فراسوا اوتار كارلوس تابلاند ، ترجمة محمد البارودي ، بحث ضمن كتاب الاشتراكية واقتصاد السوق ، تجارب (الصين وفيتنام وكوبا) سمير امينواخرون ، مكتبو مدبولي القاهرة ، ٢٠٠٢ .
٢٠. لين تشون ، ترجمة سعد الطويل، بحث ضمن كتاب الاشتراكية واقتصاد السوق ، تجارب (الصين وفيتنام وكوبا) سمير امينواخرون ، مكتبو مدبولي القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢٢ .
٢١. ليندا يويه ، الصين اقوى ، مجلة التمويل والتنمية ٢٠١٠ .
٢٢. مجدي الشوربجي ، اثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الصادرات المصرية ، جامعة مصر للعلوم والتكنلوجيا ، كلية الادارة والاقتصاد .
٢٣. نور الدين هرمز، باسل سلامة، التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي الأسس والمبادئ، مجلة تشرين للبحوث والراسات العلمية، سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(٣٣) ، العدد(٤) عام ٢٠١١ .
٢٤. وزارة الخارجية الصينية ، مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة ،الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين ، ٦ سبتمبر عام٢٠١١ ،ص٣ ، http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t864256.htm
٢٥. وزير: الصين تتوقع نموا نشطا فى الاستهلاك بالرغم من الركود العالمى ، جريد الشعب اليومية اونلاين،بتاريخ ١١-٣ ٢٠٠٩ http://arabic.people.com.cn/31664/6611368.html
٢٦. اسواربراساد ، لي ابيه ، هل يسيطر اليوان ؟ ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس ٢٠١٢ .
٢٧. انطوان برونيه ، جون بول جيشار ، الإمبريالية الاقتصادية .. التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية ،عرض وتحليل اميلامين .
٢٨. جيهان الحديدي، دروس بكين، النموذج الصيني لمواجهة الأزمة المالية العالمية، كسياوكسي لي وبيليانج هو .

٢٩. -سفير دولة الكويت : الحكومة الصينية وضعت الخطط والسياسات لمعالجة الوضع الاقتصادي الصعب وحفز الاقتصاد الصيني،جريدة الشعب اليومية اون لاين ،بتارخ ٢٠٠٩/٣/١١ على الشبكة العنكبوتية ، http://arabic.people.com.cn/31664/6611639.html

٣٠. -سلوى علي سليمان ، السياسة الاقتصادية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ١٩٧٣ .

٣١. صلاح الدين زيدان ، موقف الدول المتقدمة والنامية اتجاه الازمة المالية العالمية دراسةة مقارنة بين المانيا ومصر ، جامعة المنصورة ، المؤتمر العلمي الثالث عشر ،للفترة من ١-٢ ابريل ٢٠٠٩ .

٣٢. صندوق النقد الدولي، الصندوق يضيف اليوان الصيني إلى سلة عملات حقوق السحب الخاصة، اخبار الصندوق، الشبكة العنكبوتية
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/09/29/AM16-NA093016IMF-Adds-Chinese-Renminbi-to-Special-Drawing-Rights-Basket

٣٣. فراسوا اوتار وكارلوس تابلاند ، ترجمة محمد البارودي -الحداوي، بحث ضمن كتاب ،الاشتراكية واقتصاد السوق ، تجارب (الصين وفيتنام وكوبا) واخرون ، مكتبو مدبولي القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٣٤. فريد كورتل، أهم الخطط التي اعتمدتها الدول لمواجهة الأزمة المالية، متاح على الشبكة

٣٥. http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/3 pdf

٣٦. مارتناورت، المانيا عصب الاقتصاد العالمي .
متاح على الشبكة العنكبوتية .ttp: // www. Duetschland> de/ar/topic/lgest/lwlm

المصادر الأجنبية .

1.2.LiqingZhang , China's Policy Responses to the Global Financial Crisis: Efficacy and Risks , www.die-gdi.de/fileadmin/_migrated/content_uploads/Berlin_workshop_090831.pdf,p3

3.4.Lother Funk , The German Economy During The Financial And economic Crisis Since 2008-2009 ,Konaurad-Adenauer-Stiftunge.v ,Sankt Augustin/Berlin , 2012 .

5.MchaelDauderstabt , Germanys Socio-economic Model and Euro risis,Rev.Econ.Polit.Vol.33 No.1. WWW.scielo.br/scielo.Php?ccript=sci-arttex and pidsolo.31572013000100002 .

6.MaximlinBolomer,MathiasDolls,ClemensFuest,MaxLoffer,AndreasPeichl , German Pubkuic,OP,tci p

7.MicheelU.Krause,HaraldUhig,Transitions in German Labor Market : Structure and Crisis. Jornal of Montary Economic.SLSEVIER, www.elesevir.com/locate/jme.

8.paul AaronMikols,Thefinuncial crisis: Arew of GermanysRrecovery.2011. Htt://sites.google.com/s:telccgesstudy tour/hambury.2011/reports..and-reflection/the finamcial.

11.MchaelDauderstabt , Germanys Socio-economic Model and Euro Crisis,Rev.Econ.Polit.Vol.

No.1, and pid solo.31572013000100002.p.3WWW.scielo.br/scielo.Php?ccript=sci-arttex

12.Ulfrinne ,Klausf. Zimmerman , Anther Economic Miracle ?the German Labor Market and Great Reccesson , IZA , December 20011 .P 2 .

13.MchaelDauderstabt , Germanys Socio-economic Model and Euro risis,Rev.Econ.Polit.Vol.33 No.1 > and pid solo.31572013000100002.p.3.

WWW.scielo.br/scielo.Php?ccript=sci-arttex

14.SteffenLehnderff , German Capitalism and Europen Crisis: Part of the solution or Part of Problem .p3.

15.MicheelU.Krause,HaraldUhig,Transitions in German Labor Market : Structure and Crisis. Jornal of Montary Economic.SLSEVIER, www.elesevir.com/locate/jme.p 9.

16.SteffenLehnderff , German Capitalism and Europen Crisis: Part of the solution or Part of Problem .

17.WaltraudSchelen , Germany has Perscibud Austerity For Europe Whillenuder taking Extiensive Fiscal Stimulus at Home , 72 november 2012 .

18.MicheelU.Krause,HaraldUhig,Transitions in German Labor Market : Structure and Crisis. Jornal of Montary Economic.SLSEVIER, www.elesevir.com/locate/jme.

19.MicheelU.Krause,HaraldUhig,Transitions in German Labor Market : Structure and Crisis. Jornal of Montary Economic.SLSEVIER, www.elesevir.com/locate/jme.p 5.

20.LiqingZhang ,China's Policy Responses to the Global Financial Crisis: Efficacy and Risks , www.die-di.de/fileadmin/_migrated/content_uploads/Berlin_workshop_090831.pdf,p1.

21.Steffen Lehnderff , German Capitalism and Europen Crisis: Part of the solution or Part of Problem.

22.PeoplisReboblic of China, The Training center of ministry of commerce, China – Iraq Seminav for Economic and Ademonstrative officials, Reading MaterislBeijing , 2004, P.1.

8.WaltraudSchelen , Germany has Perscibud Austerity For Europe Whillenuder taking Extiensive Fiscal Stimulus at Home , 72 november 2012

10.Ulfrinne ,Klausf. Zimmerman , Anther Economic Mirecl?the German Labor Market and Great Reccesson , IZA , December 20011 .